



شرح عصام الدين علي بن النعمان

اصح
٢١٤١



٤٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم
نحمدك يا من بجمودك الوجود وكل موجود اليك يعود قياس
العقل في ذاك بعد المردود واستقره لصفاتك المجد اوصل
احاسن عاليات الصلوات الى مقدمات معرفتك وبلغ
انواع ذاكيات التحيات الى مبلغ اوضائك لطايرت بيج
وخصتص من سرهم بل مقدمهم محمد المريد الرحمة والوصية
سما الكرام واهل عبيدك العاجز الى قويم واجعل مزوب اعماله في الاثر
تقديم **اما بعد** فيقول العبد الفقير الى الله تعالى القوي المتين
ابراهيم بن محمد عرب شاه الاسفان المشتهر بعظام الدين هذه جواهر
الكل عاشق لبحر الرقاد في ارشادها وزجر سعد لودادها رتبها
احسن ترتيب وضمنتها ما يشيع كل رحيب فيها فوائد يجربها السمع
المتنوع اغرب غريب وزوايد يتخذها المتأمل احب حبيب

علقها

علقها على ما هو غاية تهذيب في النطق والكلام لقوة كل خليل
حبيب كل حكيم اديب لاجن مبان كل علم بان ولنا اشرار
المعان خير بان العلامة الثاني سعد الدين مسعود بن عمر الشافعي
نجات بجموده في مخرج مقاصده لكل نصيب وجعلت السقطين
عليها ذاسرهم مصيب يريد المؤلف بسم الله الرحمن الرحيم
ابتدئ اى بركابه لا غيره او باستفانت لا غيره لان الفعل بدون الابتداء
به لما كان كلا فعل بحكم الخبر لا شرف كان الله مستعان بها في وجود
الاثر وانت تريد بسم الله العلم وهكذا كل فاعل يقصد تقدير فعله
الذي ابتداه وياك وان تفتح كتابك باسم ارباب الدنيا فكما تكتب
نفسك في هذه الدعوى نفوذ بالله من شرور الغفلة ومن سيات
اعمالنا الحمد هو الوصف بالجميل على الاختيارى مع التجميل والهداية
الدلالة الموصلة الى المطلوب وقيل الدلالة على ما يوصل الى المطلوب
وفرق بينهما بان الاول يستلزم الوصول دون الثاني ونقص
كل منهما بما يدفعه الثاني وما يؤيد الاول اكثر فعليه التعديل
اطلب من شروء الكشاف موضع التفصيل في الكشاف اصله
ان يتعدى باللام او بال فعل مل معاملة اختار في قوله نوع واختار
موسى قومه يعنى اذ انصب مفعوله الثاني يكون باضمار الجار
ونقل المصراع صاحب الكشاف الفرق بين المتعدي بنفسه
والتعدي بالحرف باعتبار الابطال في الاول دون الثاني ولا يبعد
ان يكونا منى التعريفين فيترفع الخلاف من البين وسواء الشئ
وسطه على ما في الصريح فواء الطريق وسطه الذي يفضل
الى المطر وذلك لان السائل في وسطه لا يصل وان لم يكن حاد قاه
بخلاف البين لك ارجاءه فانه دما يخرج عنه فيفضل فتفسيره بالطريق

السوى اى المستوى تكلف مستغنى عنه وكان المراد به هنا الاتقان الصحيح
الموصل الى الاعتقادات الحققة وبديهة العقل السالم عن تعرض
الوهم او مله الاسلام وحمله على نفس الامر جعل على ما هو اعم من
الطريق والمطلوب والمراد بضم التكلم فضلا الانام او فروع
الاسلام ومع قوله الحمد لله الذى هدانا لهذا الطريق جنس الحمد
واكمل حمد الله تعالى خاصة ودعوى اختصاص الحمد به تعالى سواء قلنا ان
جميع الافعال مخلوقة له تعالى وافعال غيره انما تظهر على يده باعتبار انه
كاسب له وقيل ان كل فاعل خالق فعله على ضرب من المبالغة
يجعل تعلق الحمد بغيره تعالى مدخلية في فعل الحمد عليه طالع وتعلق وجه
المبالغة على الاول اقوى وحوله وجعل لنا لانتفاعنا بالتوفيق
اى جعل الاسباب متوافقة بغير توفيق من قبيل قوله تعالى جعل لكم
الارض فراشا فالقول بانه متعلق برفيق مع ان ما فيه خير
المضاف اليه لا يتقدم المضاف على ضرب من التاويل بان يقدر
مقدم ما على الطرف خير رفيق ويجعل المذكور تغيير الداعي ان تعلقه
بجعل ركنك على ما لا يخفى على من له فطرة سليمة لا يقال لو تضمن
الهداية الوصول الى المقصد لتضمن حصول التوفيق فكون
هذه الجملة تأكيداً لما سبقها فسمى الفصل فحمل الهداية على
ما استلزم الوصول اوفى بالمقام لاننا نقول مضمون الجملة
ليس مجرد التوفيق بل جعله خير رفيق ولا يخفى حسن جمع التوفيق
مع الطريق وفي ما ذكر الطريق من براعة الاستدلال اذ الميزان
لمعرفة الطريقة الموصلة والصلوة جنس الرحمة او كل رحمة
فايضا على من ارسله هدى والجملة ان ثبوت دعائية عقب الحمد
بالصلوة انما هو لانه من لم يشكر نعمه من الخلق لم يشكر نعم

الخالق

القطر مع تعريف المطابقة بدون لفظ التمام تمام ويمكن دفعه بان مقابلة
بقوله وعلى جزئه تضمن ذكر التمام لان العادة في البيان مقابلة
التمام بالجزء قبل حصر الدلالة اللفظية الوضعية في الاقسام الثلاثة عقلية
اى بما يحرم به العقل بمجرد ملاحظة مفهوم الترتيب والابحوزة قسما آخر لا يحل
بادن توجه واراد عليه ان التزام ليس بمجرد الدلالة على الخارج كما يفهم من ظ
قوله وعلى الخارج التزام بل الدلالة على الخارج الغير اللازم واجيب بان
اللزوم لم يعتبر في مفهوم الدلالة التزام بل هو شرط تحققه ولذا شرط فيه
اللزوم ولو دخل في مفهومه لكان الاشتراط وهذا مما يرى فيه اثر الاهمال
وان كما صاحبه في موضع الجلال كيف ولا بد من تقييد توفيات النكاح
بالجنسية حتى لا يصدق شئ منها على الآخرين اذ كل ما لم يقيد بها توفيق
صريح على الآخرين كما هو المشهور وعلى الالة يدور فاستغنى عن تفصيل
بالظهور ولو لم يعتبر اللزوم في مفهوم الالتزام لم يمكن التقييد بالجنسية
اذ يصير المال الالتزام هو الدلالة على الخارج من حيث هو خارج
والدلالة لا تنسب عن الخروج بدون ضمنية اللزوم واما وجه اشتراط
اللزوم مع اعتباره في المفهوم فهو ان المعبر في اللزوم المفهوم
اللزوم المطلق والشروط اللزوم الذهني على ان عبارة المص يحتمل ان
يكون الاشتراط الدلالة على الخارج لا اشتراط الالتزام ومعنى الاشتراط
يحتمل ان يكون ان الالتزام مع قطع النظر عن اعتبار اللزوم من مفهومه
ليس مجرد الاصطلاح بل لكونه من ضروريات هذا القسم من الدلالة
في نفس الامر والاثبات الى يضمحل به توهم قسم رابع كما سبق فان كان
حصول ذلك الواقع بمجرد توهم فالجواب عن عقلى والا ففقط وبعد من صحة
الحصر اشكال قوى فصلناه في شرح فارسى المنطق ولا بد اى في الالتزام
كما هو ظاهر السوى او في الدلالة على الخارج من اللزوم عظام بان يكون السوى

بحيث يمنع الالتفات اليه بدون الالتفات الى الخارج عقلا **او** من لزوم
عرفا بان بصير المتشبه بحيث لا يمكن الالتفات اليه بدون الخارج بسبب
 عرفته بل للناس والازمنة فيحصل بسببه اللفظ دلالة كلية على الخارج
 كما حصل من لزوم عقلا فلا يستدعي اعتبار كلية الدلالة للزوم عقلا
 بل يكفي للزوم الخارج سبب عرف كذا فلذا قال او عرفا وقيل ما الى
 علماء العربية واعتبر الدلالة الجزئية لما رأى من اعتبارها في الافادة والاستفا
 اكثر من ان يحصى ففعل في تغيير اللزوم عقلا انه اللزوم بلا قرينة وفي تغيير اللزوم
 عرفا انه اللزوم مع القرينة وفيه ان اللزوم مع القرينة اعم من اللزوم بغير
 فالاول في تطبيق العبارة على هذا المذهب ان يراد باللزوم عقلا اعم من
 اللزوم بلا قرينة كاللزوم بسبب العرف التام ومن اللزوم بقرينة مقتضية
 للانتقال بسبب عرف وانما اعتبرنا الالتفات في تحقق اللزوم لانه المعتبر
 في الدلالة لا العلم كما حقق وج وجود لازم ذهني لزوما كلياً في غاية
 الخفاء **وبذلك** اي كلاً من التصني والالتزام **المطابقة** لان الدلالة
 على جزء الموضوع له اولاً لانه لا ينفك عنه الموضوع بالضرورة والوضع لا ينفك
 عن الدلالة المطابقة وعلى هذا الوجه لقوله **ولو تقدير** اذ لا توجد صورة
 تتحقق فيها شئ من الدلائل بدون المطابقة فتفقد رغبة ما يمكن
 ان يقال ان الشيخ ابا علي بن سينا اشترط الارادة في الدلالة الوضعية في
 ارادة الجزء واللازم لا مطابقة لعدم ارادة الموضوع له فتفكك المطابقة
 عن التصني والالتزام في تلك الصورة على مذهب من ان استلزامها المطابقة
 متفق فوجه المصداق الاستلزام على مذهب الشيخ بان التصني والالتزام
 يستلزمان تقدير المطابقة بمعنى ان كل لفظ له دلالة تضمنية او التزامية
 فهو بحيث لو اريد منه الموضوع له كان له مطابقة فلم يلزم من قوله ولو تقدير
 اختيار مذهب الشيخ مع بطلانه وقد ابطال المصنف بعض تصانيفه بل اراد

بيان

بيان الاستلزام على وجه يتم عنه الكل وان المصنف قد دلالة بعلم المعنى من اللفظ
 وكثيراً ما يلزم جزء المعنى من اللفظ وكثيراً ما يلزم جزء المعنى من حيث انه جزء الموضوع له
 ولا يلزم الكل كما يلزم من لفظ الفعل الحدث والزمان ولا يلزم الكل ما لم يذكر
 الفاعل لانه لا يلزم النسبة بدون الفاعل ففقد انك المطابقة عن التصني لكن لم
 ينفك عن المطابقة تقدير اذ المطابقة متحققة على تقدير ذكر الفاعل وانما
 من والى تتبع المصنف علماء العربية من اعتبار القصد في الدلالة ولا يخفى انه مع بعده
 قرينة بلا قرينة بل اعتداد الدلالة عندهم بالقصد وهو قول ولا عكس على
 مقتضى السياق ان المطابقة لا تستلزم كلاً منها والمراد لا يستلزم شيئاً
 منها كما يظهر بالتأمل الصادق والشهور ان المطابقة لا تستلزم التصني
 لوجود البسيط ولا يعلم استلزامها الالتزام لانه لا يعلم ان كل ما بهية له لازم
 ذهني ولا يعلم ما بهية ليس لها لازم ذهني وذهب البعض الى ان المط
 لا تستلزم الالتزام لان العقل كثير من التطلعات الى ما بهيات ولا يخطئ بانها
 غيره فاختار المصنف قوة دليله لكنه انما يشترط دليل العلم بكتف في الالتزام
 عقلا او عرفاً ما ذكرناه لا ما قيل وقد يقال وجه عدم استلزام المطابقة
 الالتزام جواز ان يكون معنى لازم له عقل ولا عكس واعترض بان ادعى
 الجواز بمعنى الاحتمال العقلي فهو قائم لكن لا يفيد العلم بعدم الاستلزام بل
 عدم العلم بالاستلزام دون اخذ بمعنى الاحتمال الذي فيجب ان يبين
 لبغية العلم بعدم الاستلزام ثم قال لم يتعرض لحال التصني والالتزام
 في الاستلزام احالة الى فهم المتعلم فانه كما يجوز بسيط لازم له يجوز مركب
 كذلك ويجوز ايضا بسيط لازم له فحال استلزام التصني للالتزام كحال المط
 واما عدم استلزام التصني للالتزام فمعلوم ان اعتبر اللزوم اللزوم العرفي
 كما هو رأي المصنف واما اذ اشترط العقلي فلا يتوقف على ثبوت بسيط لازم
 عقلي ورتباً يمنع هذا الكلام وهذا كما عصى منه العجب لو كنت قد ضايعت

انتقال المطابقة عن التصني

بقية

بقية

الشيئية كلف والمصر جعل في تفصيل كلامه ذلك الجواز وجه عدم معلومية الاستلزام
المطابقة للاستلزام فليكن يجعل بنا وجه عدم الاستلزام فيا للعجب من حمل كلام
عرب على حمل ضئيف وتقيب بتزبيف وايضا علم من قوله فانه كما يجوز بسيط
لا لازم له يجوز تركب كذلك ويجوز ايضا بسيط له لازم ان التضمن للاستلزام
الالتزام والالتزام لا يستلزم لمفهوم دليل عدم استلزام المطابقة التضمن
والالتزام فقولنا في الاستلزام التضمن للالتزام كمال المطابقة والالتزام واما عدم
استلزام الالتزام التضمن فيا لا يحصل له فيما هو بصدده الا ان يتكلف وقلي
قوله فيا ليس نتيجة ما سبق بل استيفاء كلام لبيان ما هو المتصور التحقيق
بعد الكشف عن الاحالة المفهوم المتعلم ما هو منظور فيه والا وجه عدم تعرض حال
التضمن والالتزام ان دلالة المطابقة من الالهيهم والعمدة فلم يتعرضوا
الاجالها فينبوا حالها بانها لازمة للدلالة التي غير مرفوعة لها واما حالها فان
التضمن لا يستلزم الالتزام لان كثير استعمل ما بين مركبة ولا يخطر ببالنا خارج
والالتزام غير معلوم الاستلزام للتضمن لان وجود لازم ذهني لزوما كلب للمناسبة
لما بين بسيطة غير معلوم ولا عدم اللازم الذي كذا لكل بسيط اذ يقول
والموضوع اللفظ الموضوع لانه لا بحث للمنطق الا عن اللفظ الدال كائن
اليه ببقا بتقييد الدلالة باللفظ تبيينه فلا ينقص تعريفات المركب واقسامه
ولا اكثر تعريفات المفرد واقسامه بالموضوعات غير اللفظ فتأمل والمركب
موضوع بمقتضى تعريف الموضوع لان جعل الشيء للشيء اعم من جعل نفسه
او من جعل جزء لجزء فبعض المجموع لا يجعل الاجزاء فبعضه لال بالاجزاء
والمركب من القسم الثاني ويجري في المفرد القسم الثاني في الدوال بالهيئة فلا
يتجه ان المركب لو كان موضوعا لعنه لفهم مجموع مونه من مجموع لفظ بهذا اللفظ
الموضوع فيلغو وضع الجزء للجزء وايضا لو كان المجموع موضوعا لفهم حكم هذا
الموضوع دفعة واحدة والايها ندرجا والموضوع كما يكون موضوعا بملاحظة بخصه

وتعيينه

وتعيينه للمعنى ويستوي وضعها شخصيا يكون موضوعا بملاحظة مع امور كثيرة بفهم
كل وتغير الجميع للمعنى كما يفهم كل ما هو على وزن الفاعل وضع لكذا ويستوي وضعها
نوعيا ولنا في وضع اسم الفاعل واما مثاله كلام النبي من سوانح شرح الكرام
الوضعية المضدبة في التعليم الاول المفرد ما لا دلالة لجزءه اصلا والمركب
تخلأه واعتراض عليه بعباده والحيوان الناطق عليا فاجاب الشيخ
ابو علي بان الدلالة الوضعية لا يكون بدون القصد ورد عليه بظهور
بطلان فصيل الموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فتركب
وادرج لفظ القصد رد على الشيخ واعتراض باستدراك القصد في تعريفه
بناء على ان اعتبر القصد في الدلالة كما دل قوله ويلزمها المطابقة ولو تعذرا
وقد قرر شرحه وظهر انه لا يدل على اعتبار القصد في الاعتراض بناء على
على الفاسد نعم يرد على الشيخ ذلك الاستدراك حيث اخذ القصد في تعريف
المركب في الاثبات على نحو هذا التعريف ولولا انه نقل عنه انه فيا انها تجوز
الى ادراج القصد للتعليم لا للتعريف جعلت تعريفه دليلا على رجوعه عن اعتبار
القصد في الدلالة ولا يرد انه فيا ان قصد بجزء منه المعنى كفاه لانه يفتوت
الرد على الشيخ نعم يمكن اختصار التعريف بما قصد بجزء منه الدلالة الا ان يقال
لا تركب في ضم مرادف افراد صريح بسيد المحققين في حواشي شرح الرسالة
الشمسية وغيره مع انه قصد بجزء من اللفظ دلالة لكن لا على جزء المعنى كيف ولا بد
في تركب المعنى من معينين وليس بينهما كونه معينين بل قصدان متعلقان باحد
ولا يصح قصدان متعلق قصدان بالمتكلف ولو كان الامر على ما ذكره سيد المحققين
لكان مجموع المرادفين مفردا فيتحقق س دس ما سببان من الاقسام الخمسة
لفظ المفرد في حفظه وكان وضع المجموع خارجا عن وضع العين للمعين
ووضع الاجزاء للاجزاء فلا ينحصر الوضع فيها وظ كلامهم ذاك وكان مجموع
الفعلين المرادفين مبطلا للمفرد في اقسامه الثلاثة لعدم اسمية لعدم صلاحية

التقرير

للحكم عليه ولعدم كونه كلمة لعدم دلالة بريئة على الزمان وعلم من هذا التقرير
 ان المراد بالقصد المقصد المتكلم بالفعل لانه الذي اعتبره الشيخ في الدلالة فيخرج
 الحيوان الناطق المركب عن التعريف قبل الاستعمال مع انه مركب والمراد للقصد
 الجارى على قنون الوضع فلا يرد زيد المقصود بغيره الدلالة خطأ على تعريف المركب
 والمورد الا انه ترك التعريف لقيام التبادر مقامه ولا يخفى انه لا يخرج عن عبادته
 الحيوان الناطق المذكوران عن التعريف با دراج القصد لانها مما قصد
 بجزئيتها ذلك في الوضع الاخر فلا بد من قيد الحيشية ومع قيد الحيشية يتم تعريف
 التعليم الاول فالسابقون السابقون اولئك المقربون ولو اريد بالقصد
 قصد الواضع من وضعه لم يخرج عن التعريف المقصد بالموافقة لقانون اللغة
 ولم يشكل بمركب قبل الاستعمال لكن لم يبين على طبق ما ذكره الشيخ والله اعلم
 في التعريف اوجه الزيادة قيد فيه ولا ينفك ما زاد ويدفع الاشكال في الحيشية
 فلذا اطوينا على غرض ان كنت مشوقا اليه فخرجت للرسالة التسمية واورد
 على التعريفين الكلمة وامثالها لانقسام التقطعية قضيتها وما دلتها على كونها
 وهذا انما يجزى لو اعترف بدلالة الهيبة اما لو انكرت اذ دليل ليس موجبا لا اعترا
 ولعل اول من عرف المركب بهذا التعريف ولم يعرفه لكن من اعترف به تكلف
 وقال المراد الجزء المرتب في السمع ولا ترتب بين المادة والهيبة بل هما معان
 معا ولا وجه لتترك المص التقييد مع احاطة بهذا الكلام واعتراؤه بدلالة الهيبة
 وكل ما خرج من تعريف المركب كما لا جزء له كاهمة الاستفهام وماله جزء لا مدلول له مثل
 زيد وفيه كلام سبقه شرف فارسي النطق وماله جزء لم يقصد مدلوله كعبادة
 علما وماله جزء قصد مدلوله ولم يقصد دلالة كالحياوان الاستفهام قصد الحلي المقصد
 الجزء بخلاف قصد الشخص بعبادته فانه لا يستلزم قصد مدلوله العبد لعدم جزئية
 للشخص وماله جزء قصد دلالة ولم ترتب في السمع كالكلمة دخل في تعريف المفرد
 بقوله والا فمفرد اى اللفظ الموضوع ان لم يقصد بجزء منه مرتب في السمع دلالة

على جزء المعنى

على جزء المعنى مفرد والمفرد والمركب بالذات صفتان للالفاظ ووصف
 المعاني بهما بالعرض فالمفرد اذا اطلق على المعنى كان ماله مفرد اللفظ
 ولما عرف المركب استغفل بتقييده لشدة ارتباط اقسامه به فلم يوضح
 بفصل كثير بينه وبينها كما فعله غيره من ذكر تعريف المفرد وبين اقسامه
 بينه وبين بيان اقسامه ولا يفصل الاقسام عنه وعن المفرد كما لو قسم
 المركب عقيب تعريف ثم قسم المفرد في حق الفصل بين القسمين بغير فصل
 اما تام والاول مركب تام لانه الاسم لا مجرد التام هو المركب الذي
 يفيد المعنى طب فائدة يصح السكوت عليه بمعنى انه لو سكنت المتكلم عليه
 لا يعاب سكوتة في عرف المتكلم عليه وضبطه بان يكون مشتملا على المد
 والسند اليه والناقض ما يقابل هذا هو المشهور في كلام المتأخرين لكن
 الشيخ جعل المركب التام ما تألف من مفردين تامر الدلالة كالاسم والفعل
 واما قص ما يقابله وتقسيم ان قص الى التقييدى قرينة واضحة على قصد المص
 وقوله خبرا وانما تقسم للمركب التام وبها اسهان لذاتك القسمين والخبر مركب
 تام يصح ان يقال لقائله انه صادق او كاذب والانشاء بخلافه ومع صحة
 القول انه لو قيل لقائله الصادق او الكاذب لم يكن خطأ في عرف اللغة وان
 كان خطأ في نفس الاوقاف سواء فوقنا والى مع موجود واخبار الشئ محتملة
 بخلاف الانشاء فانه لو وصف القائل ازيد في شيء من الصدق والكذب نسب
 الى الخطاء في اللغة فاحفظه فان هذا توجيه يدعي لم يسمع الا الآن بسبب ورتب
 بحيث صادق لا يسمع فيه من الامثلة الا اننا لا نبال بالبين عليه وقائل
 الخبر لا يخرج عما يصح ان يقال انه صادق او كاذب بالاتفاق وان خرج عن الصادق
 والكاذب ان ثبت خبرا غير صادق وغير كاذب فتعريف الخبر بهذا جامع بالاتفاق
 وزعم بناء صحة على ثل الواسطة توهم ولم ينال بتقسيم الانشاء بينها بعدم الاعتناء
 على انه لا دخل عدل لقوله تام فالاسم هو المركب الناقض وقوله تقيدي

او غيره تقسم للمقتضى والاسم هو المركب التقيدي والمركب الغير التقيدي
 لا تقيدي وغيره كما هو المصطلح ولان مقتضى تقيدي او مركب تقيدي كما هو التناول
 الاظهر وامثال هذه التعبيرات في الاساس واقعة في عبارة المحتفين بن ب
 جدا في هذا الكفا والظاهر انها لا توافق في اللغة وفهم التقيدي بما يكون
 الجزء الثاني قيد الاول وقال المص وحصره في المركب من الصفة والموصوف
 ويشمل الاضاف في المصروف به سيد المحققين بل غيره ايضا كضرب زيدا
 وزيدا ضربت وكانه نبت على ضعف المحصر حيث قال وحصره ولم يقل
 ويحصر فنسب الحكم الى غيره وقد سبق نزع قوله والا فزود وهو ان المزد
 ان استقلال في الدلالة يكون معناه مستقلا في الملاحظة غير ملحوظ بنسبة الغير
 حتى لا يمكن ملاحظة بدونه والمراد بالاستقلال في الدلالة على المعنى المطابق
 وما دخل فيه فالعبارة في صفة عن المقتضى والدليل على ذلك ان الفعل جعل
 من قسمي المستقل ولا يستقل بالدلالة على معناه المطابق لعدم استقلاله
 لدخول النسبة فيه وانما يستقل في الدلالة على بعض معناه وهو الحد الذي
 والزمان ودخل فيه الافعال التي قصته لاستقلالها في الزمان وخرج بقوله
 فمع الدلالة بهيئة ما لم يدل بالهيئة بل بجميع الحروف والهيئة طاعذب
 الكلمات واسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان والمكان واسم الالة
 والفعل للمرة والفعل للنوع فان هذه الاسماء تدل بآثارها لما حقق في محله
 والمراد بالهيئة والصورة والمالة الى صلة الحروف الاصول ونسب ما دة
 باعتبار انهم بالذوايد والحركات والسكنات على غير الاخر والتقديم والتأخير
 وجدت جميع هذه الامور او بعضها وانما قيدنا الحركة والسكون بغیر الاخر
 لانه لا اعتداد بالاخر حتى انه يجعل تعلم وتعلم اخر او ماضيا على هيئة واحدة
 صرح به الشيخ الرضوي في اوائله فلما قال على احد الازمنة خرج ما عدا اسم الزمان
 فلا بد من تقييد الازمنة بالثلاثة كما في كتب القوم حتى يخرج وكان منشاء

استقاط قيد الثلاثة ما توهمه المحقق الرازي انه لا يدخل في احرازات التعريف
 وانما هو لمجرد التوضيح اذ الدلالة بالهيئة على ليس والكلمات وانما وقفه
 فيه الغفل عن اسم الزمان ولا بعد ان يقال يتبادر من احد الازمنة الثلاثة
 لشبوع احد الازمنة الثلاثة بحيث لو استقطت الثلاثة لتبادر ما اريد منه
 سرفا في اللفظ والمراد بالهيئة الدلالة في اصل الوضع لئلا يخرج الانزوات
 الثلاثة عن الزمان كيف قال المص وفيه نظر لان الافعال المذكورة لم يكن
 اسما حيا عن الزمان اذ معنى الدلالة على الزمان انه بحيث لم يعلم الوضع فيهم
 الزمان وانما الثلاثة الاسماء الافعال عن ارادة الزمان بان اجرت ولا
 يستغنى وضع هيئة العقل للزمان بقى كما لا يخفى على هيئة ضرب به انهم
 منه الزمان ولا يفرس اسم لان الهيئة وضعت للزمان بشرط كونها في مادة
 موضوعة للحدث قال المص في بعض تعليقاته تصانيفه هذا انما هو في لغة
 العرب واما في لغة العجم فالدلالة على الزمان ليست بالهيئة اذ قد يتحد
 الهيئة مع اختلاف الزمان كقولنا آمد وآيد فان اردنا التعميم قلنا الكلمة
 ما تدل بآية على الزمان او كان مرادنا ذلك وقوله كلمة اودبه الاعم
 من الكلمة الحقيقية الدالة على الحدث ونسبة الى الفاعل والزمان والكلمة
 الوجودية الدالة على نسبة شئ لم تذكر بعد لا شئ كذلك وزمانها كالا
 الناقصة وهذا هو المطابق لما ذكره الشيخ من جميع الافعال ان قصة مع
 الناقصة تحت عنوان الكلمة وبدونها اسم اي بدون الدلالة بآية على
 احد الازمنة سواء لم يدل على زمان او دل لكن لا بآية بل بجميع اللفظ كصوب
 للشرب في الصباح او دل على زمان بآية لكن لا على احد الازمنة كقتل زنا
 القتل والا لاي وان لم يستقل في الدلالة المطابقة والتضنية فاداة يخرج
 عنه الكلمات الوجودية ودخل فيه مصداقها كالكون وفيه نظر وتحقيق ان
 الكون مثلا يدل على معنى شئ ملحوظ بالاستقلال بدليل صحة الحكم على كون زيد

الكلمات

فعال

قابلا والحكم به غاية اشتقاق ما يدل على شيء لا على وجه الاستقلال فتأيد عليه
 علم وجه الاستقلال ولم يرد دليل على بطلانه وقيل دخلت الكلمات الوجودية في قوله
 والافادة ولا يخفى ما فيه مع ان المصنف ذكر في بعض تصانيفه ان التزام كونها ادوات
 تنفي في نفيها كونهما كلمات وجودية وقد نبه بقوله وايضا ان هذا قسم ثان
 فليس تقسيم الاسم كما جعله الكاتب اذ لم يبعث التقسيم والاستقلال كما جعله نجم
 الدين السراوسي في المعيار ذلك بل اما تقسيم اللفظ الموضوع او للمفرد وتبادر
 الى ذهنه واتفاق كثير من الكتب المعتمدة في جعله تقسيما للمفرد يرتجحه وانما جعله الكاتب
 تقسيما للاسم لما ان القدماء جعلوا مقسمه معتبرا بلفظ الاسم لكن نقل المصنف عن
 الشيخ انه قال في هذا المقام من الشفاء اعلم ان الاسم يهبط على كل لفظ والى
 كان ما يخص باسم الاسم او كان ما يخص باسم الكلمة او ان كانت اللفظ لا يدل الا
 بالمشاركة وتغير الشيخ وان اقتصر كونه تقسيما للفظ الموضوع لكن اقتصراده في
 التعيين على اقسام المفرد لما قد تبادر بجعل الكتب المعتمدة بهذا التقسيم للمفرد
 واعتبر المصنف الاقتصار وجعله تقسيما للمفرد وما ذكره سيد المحققين في اختصاص
 العلم والتواطى والشكك بالاسم كلام طويل لم تجده طائلا لكنه فطن به
 على قوله ان الحق معناه يرد عليه انه ان كان المراد الموضوع له كما قال المحقق
 الرازي في قضايا شرح الرسالة الشمية ان المعنى هو المعنى اذا اطلق فيصرف
 الى هذا المعنى فلا حاجة الى قيده وصفا في تبيين العلم ولا يصح جعل الحقيقة والجزاز
 من هذا التقسيم وان كان اعم فمع استدراكه يخفى وجود لفظ اتخذ معناه لانه
 يخص لفظ لم يوضع الا المعنى بسبب الا لازم له وجوده خفاء على كثرة الاعلام بالافرا
 باقى الاقسام ولا يلزم ان يقتصر اللفظ بالتراخي والتشكيك بالنظر الى المعنى
 الغير الموضوع وقد صرح صاحب المعيار بخلافه وعما اى تقدير يشكل التقسيم
 بالعلم والتواطى والتشكيك المشترك بين معينين شخصيين او كليين من
 في الافراد ومتعادين او معينين مختلفين وبانه لا يثبت بين بين هذه الا

الاقسام اذ يوصف اللفظ الواحد بالعلمية نظرا الى والتواطى نظرا الى آخر
 وبالتشكيك نظرا الى آخر والشك والنفور والحقيقة والجزازة والافادة
 ما يمكن ان يجاب به ان يتكلف بكل المعنى علم المعنى المقيس عليه ويجعل التقسيم
 اعتباريا اي المفرد ان اتخذ معناه المقيس عليه وقيل الى المعنى واحد وهو
 ثلثة اقسام ولا يخرج بالنظر الى المعنى الواحد عن الثلثة ولا يجمع فيه اثنين
 منها وكذا بالنظر الى المعنى الكثير لا يخرج عن الاقسام التي ذكرها ولا اجتماع
 نعم من من الشبهة المذكورة ورود الحقيقة والجزازة لوقيد بالموضوع له
 واختلال التواطى والشكك باعتبار رفعه الموضوع لانه في تحيل التقسيم
 بخروج اللفظ المقيس الى المعنى الذي يري عن الاقسام الثلثة مع دخوله
 في المقسم وبيان العلم ان رايه بقوله فمع شخصه وصفا علم يشكل بضمير
 المتخاطب وللشكك والاثارة لان المعنى الذي يقصد بها شخصه والتحقق
 ان الشخص بالموضوع حيث تحقق ان كلا منهما وضع لكل شخص يستعمل فيها
 بلا حكمة مفهوم كل مثلا قيل في وضع هذا من اسماء الاداة انه موضوع
 لكل شخص من رايه قريب مذكروا احد مع ان شيئا منها ليس بالشك يعلم
 فالواجب ان يقول جزئي حقيق للكل يقتضى البين وليكون التسمية موافقة
 لاصطلاح الفن اذ لا وجه لبيان اسمه الذي سماه علم النحو في كتب الفن وغاية
 التوجيه ان هذا التقسيم كما يصح به المصنف في شرح الرسالة الشمية مبنى على
 علم ما قيل من ان لا موضوع للشخص الا العلم وكل من الامور المذكورة
 موضوع لمنه على ترك استقائه فيه والتزام استعماله في شخص من افراد
 وان كون العلم مصطلح الفخري بينهم لان اصطلاحهم في العلم اعم من شخص
 المعنى وكلية المعبر به الثعابين الجبى في اصل وصفه ويسمون بهذا القسم
 علم الجنس ويقولون ارفقنا بعلمية هذا القسم لاداء لفظية وضرورت
 استعماله لولاها لم نقل بعلمية فالظاهر ان ارباب الفن لم يلتفتوا الى

الامور اللفظية واعرضوا جمالا بعبارة الملاحظة المعنى البتة وخصوا العلم
 في اصطلاحهم بما يخص معناه واقوى شئ يدعى ذلك انهم لم يسموا في كتبهم
 هذا القسم الا بالعلم ويبعد كل البعد ان يكونوا موافقين لبيان الاقسام تسمية
 قسم واحد باسمه النحوي من غير نسبة عليه من واحد كما ذكره المحقق الرازي ان
 القسم علم في عرف النحاة وجزئي حقيق في عرف الفلاس نتيجة عليه ما سبق ان
 تسميته جزئيا حقيقيا بالعرض كما صرحوا به في فصل المعاني بالجزئي الحقيق غير
 حقيقته وفي بحث الالفظة حقيقته اذ لا يبعد في تخالف اصطلاحى البيان
 البابين لتخالف اصطلاح العلمين لا يقال يمكن اصطلاحه ببيان العلم من
 غير بناء على ما قيل بل يصلح ان يبنى على ما هو التحقيق ويقال معنى قوله في شخصه
 وضعنا شخص وضعه والموضع للشخص قسمان شخص وضعه بان لاحظ الموضع
 معناه بشخصه وسماه باسمه وقسم لم يتشخص وضعه بان لاحظ الموضع معانيه
 المتشخصه بمفهوم كل ويبنى كلا منها باسمه ويسمى هذا وضعه عام للموضع
 خاص والاول وضع خاص ويوصف بالتشخص فالموضع بالوضع الاول العلم
 والثاني بعض الضمائر واسم الاشارة عن تعيين يخرج بمقوله مع شخصه
 وضعه كل من ضمير الى طب والمشكل واسم الاشارة عن البيان وسقط ما كنت
 تقول ان التقيد بالموضع مستدرك لو اردنا بمعنى الموضع له لان نقول في غير القسم
 لانه لم يتم دخول هذه الاسماء في شئ من الاقسام لا باعتبار مقايستها الى المعنى
 الكثير وبدونه اى بدون تشخص المعنى وضعه فمناطها ان توت افراده
 لا بمعنى ان لا يتفاوت في صدق هذا المفهوم عليها اصلا بل بمعنى ان لا يتفاوت
 فيه بالاولية والاولية فالوضع بيان المناط والمشكل ان يقال مشكل ان توت
 افراده بالاولية او بالاولية والامناط والمشكل ان يكون اختصار
 عبارة المتن بان يقال ان اتخذ معناه فمع تشخصه وضعه علم ومعنى
 افراده مناط والمعتق وتاما بالاولية او بالاولية مشكل ثم تقول فردا لشيء

والاولوية

ما يمكن

ما يمكن العقل تجرير انصافه به نظر الى مجرد مفهوم الشئ ومع قطع النظر على
 هو خارج المفهوم فان كان مع ذلك ممكن الانصاف به فهو فردا بحسب
 نفس الامر والا فهو فردا العرضي والتبدر من فردا لشيء فردا بحسب نفس الامر
 فان حمل افراده على ما هو المتبادر كما يوجهه غاية صناعة التعريف يخرج اللفظ
 الموضوع لمفهوم كل يمتنع افراده كما لممتنع من المناط والمشكل وبنى
 واسطة بين الاقسام وان حمل على الاعم انخصر المناط في الكل العوضي
 والمفهوم ان كل جميع الامور كما هو موجود والممكن العام ان وجد فيها بين
 المفومات الشاملة ما توت افراده لان كل كل اى فردا عرضي وفردا
 بحسب نفس الامر صدق على الشئ اولا ولا مدفع له الا بان يقبل تعريف المناط
 في تأويل السلب اى ان لم يتفاوت افراده في نفس الامر بالاولية والاولية
 ولما لم يكن لكل العوضي افراد بحسب نفس الامر صدق السلب في شانه ودخل
 في تعريف المناط وهذا اظهر ان الاول ايضا ما ذكرناه من الطرح
 الا واضع في بيان المناط والمشكل واقصر في بيان المشكل ومشكل
 ان تفاوت بالاولية او بالاولية والمشتبه اعتبار التفاوت في الاشارة
 ايضا لان الاشارة راجعة الى الاولوية اذ الاشارة ان يكون اثر المفهوم
 في فردا اكثر منه في اخر كما قيل في الابيض ان اثره وهو تفريق نور البصر في
 النتيجة اكثر منه في العاج ولا يخفى ان هذا المعنى يجعل المفرد اولا بهذا المفهوم
 في نظر العقل من غيره لا نقول الاولوية بمعنى كون الشئ اولا اى سابقا
 في المفهوم بمعنى ان يكون انصافه بالمفهوم على الانصاف الآخر بمقدور
 اولى بصدق هذا المفهوم عليه لان نقول انصاف العلة ربما يكون اضعف
 من انصاف العلول فلا يحكم العقل بالاولوية العلة بل يكون الامر
 بالعكس وبالجملة رجوع الاشارة الى الاولوية فلا يردون الاولوية فجعلها
 راجعة الى الاولوية واقصر على الاولوية والاولوية وبما سمعت استغفرت

مناط

عما قبل التي تلي على الاول فان اتصاف الوجود اول لمن يعنى
 المعلول به الا ان اعتبر الاولوية غير اعتبار الاولوية لكن يتقدم من هذا ان الثانية
 ايجبه كذا فيجعل قسما آخر بل عرفت فساد المقابلة لاشدية ان يكون الاول
 واجب الاتصاف او يكون الاول الممكن الاتصاف متصفا بالفعل على تفاوته في البقاء
 والرجوع غير متصف بالفعل وبعبارة اخرى ان يكون الفرد الاول ابعده من الاتصاف
 ببعض المفهوم والاولوية ينبغي ان تجعل من اولها بمعنى قبل الاول ولا بمعنى السبق
 لان الاول معنى السابقيه والثاني معنى اللاحقية الاسبقية والمعتبر في التشكيك
 السابقيه اذ لا يزعم ان يكون المسبوق سابقا اليه واما كون اولها بمعنى قبل اول
 بمعنى السبق فمما صرح به المعص في حواشي شرح الكشاف حين نزع خطبه واولا
 وان بمعنى الزمان السابق لغيره الا انه استعبر بها للسبق الذي والمراد الاولوية
 بحسب الذات اذ لا اعتبار في التشكيك للاولوية الزمانية وان كثيرا تعدد
 وهو معنى الكثرة المقابلة للوحدة وما جعل في مقابل العلم فمعه اراضا في
 يتفاوت بحسب ما يقع بقرت قليل بالنسبة الى شئ كان كثيرا بالنسبة الى امر
 آخر والمراد كثرة المعنى القيس عليه ويريد بقوله وان وضع لكل مشترك انه ان
 وضع لكل من الكثير من غير ملاحظة مناسبة لا في آخر وضع له مشترك بالنسبة
 الى هذا الكثير ولولم يقيد الوضع بما قيدناه لدخل في تعريف المنقول لانه وضع
 لكل من المنقول عنه والمنقول اليه لكن وضعه للمنقول اليه بسبب مناسبة
 المنقول عنه والمقصود به والتعريف بهذا التعيين ان يتم لو لم يكن مثالا مثل
 الضمير واسم الانثى مرة موضوعات لكل من الجزئيات بوضع عام اما
 لو كانت فيصير عليها انها وضعت لكل من غير ملاحظة مناسبة لا في آخر
 وضع لم مع انها ليست بمشتركة فلا بد من قيد اخر وهو لو وضع على حدة وفي
 الوضع العام للموضوع له الخاص وضع اللفظ للكثير بوضع واحد كذا
 ذكره سيد الحنفين فيما نسب اليه من الحواشي على الرسالة الوصفية العنصرية

وفيه مزيد تحقيق ذكر في شرح تلك تلك الرسالة فان قلت ان كان المعنى
 المعنى عليه كثيرا يكون طائفة منها موضوعا لها اللفظ لكل بوضع على حدة غير
 ملحوظ في وضع مناسبة معناه لموضوع اللفظ ويكون بعض منها موضوعا لللفظ
 مع انه مشترك بلا شبهة كما انه منقول بلا شبهة فقد خرج بعد المشترك عن تعريفه
 قلت بربانه ان اكثر المعنى القيس فان وضع لكل بوضع على حدة من غير ملاحظة
 مناسبة لموضوع له آخر فهو مشترك بالنسبة الى ذلك الكثير فان ادت ان
 ان اللفظ المذكور مشترك بالنسبة الى ذلك الكثير فمتنع بل هو منقول وادى
 انه مشترك بلا بالنظر الى ذلك الكثير بل الى بعض منه فلا بد من تعريف المشترك
 والتعريف ان يعود ويقول ان المعنى المنقول اليه في تلك الصورة ان كان اللفظ
 منقولا اليه من واحد من ذلك الكثير فليس اللفظ منقولا بالنسبة الى ذلك الكثير
 بل الى بعض منه وان كان اللفظ منقولا اليه من آخر لم يدخل في ذلك الكثير
 فليس اللفظ منقولا اليه بالنسبة الى بعض ذلك الكثير ايضا فلا يكون هذا
 اللفظ مشترك ولا منقولا ولا حقيقة ولا جازا بالنسبة الى ذلك الكثير فينتفي
 الواسطة ولا يتم الحصر فلا يخلص الا بان يقال كل تقيم اعتبر في مقسمه قيد
 الوحدة فاللفظ من حيث انه قسم واحد ان كثر معناه القيس عليه لا يكون
 بحيث يجمع فيه القسمان وما كثر معناه بحيث يجمع فيه القسمان خارج
 عن المقسم فلا بد من اللفظ المذكور على تقدير ان يكون منقولا عن واحد
 من ذلك الكثير واما على تقدير ان يكون منقولا عن خارج من ذلك الكثير
 فهو موضوع لذلك الكثير على التسوية لان معنى الوضع الكثير على التسوية
 ان لا يكون الوضع منه لو احده بلا حطة الوضع لآخر منه وان كان بلا حطة
 الوضع فخارج منه وفيه ثلث وقوله والاصح عطف على قوله فان
 وضع لكل بلا حطة المناسبة في بعض وان لا يكون الوضع لكل فانت
 الى الاول بقوله فان اشتر في التخصيص فمتنقل لكنه بظاهره لا يشمل الا المنقول

عن الموضوع له بغلبة الاستقلال في غير الموضوع له مع ان المنقول بالموضوع ابتداء
للمنقول اليه من غير غلبة اليه داخل في المنقول فالاول والا فان وضع الثاني
وكانه اذ ادعا بالاشتهار والاشتهار حقيقة او حكما والموضوع ابتداء في حكم الاشتهار
الا انه عبر بالاشتهار ترتيبها على انه الغالب في النقل وقوله ينسب الى الثاني قل
استدرة التقسيم المنقول الى الشرعي ان كان التأويل اهل الشرع والعرف
ان كان صاحب عرف عام واصطلاح ان كان التأويل اهل اصطلاح
وعرف خاص وفيه نظر من وجهين احدهما ان النسبة ليست الى التأويل
بل الى ما عليه التأويل من الشرع والعرف والاصطلاح وثانيهما انه لا ينسب
الى التأويل مطلقا حتى يقال منقول نحو ويمنطق بل على الوجه الثالث المذكور
فالمفهوم من قوله ينسب الى التأويل اعم من التقسيم الى اليه ودفع الاول
بان الشتر في الستهم اطلاق التأويل على العرف والشرع والاصطلاح
والثاني بان كيفية النسبة مشدودة فاعتمد على اشتهارها وقوله والا
عطف على قوله فان الشتر في الثاني والمعنى ان لم يشتر في الثاني حقيقة
او حكما بان وضع الغايمة حقيقة ومجازا بالنسبة الى الكثير المقيس عليه
حقيقة في الموضوع له ومجازا في المعنى الغير الموضوع له وفيه انه يحتمل ان يكون
الكثير المقيس عليه معينين مجازين فمصدق عليه قوله والا مع انه ليس اللفظ
حقيقة ومجازا بل مجازا قال المصنف في شرح الرسالة الشمس يزم من ظاهر
هذا التقسيم ان يكون الحقيقة مختصة بما كثر معناه وليس كذلك بل كل
لفظ يستعمل في الموضوع له حقيقة ويضم ان يكونه التحل حقيقة مجازا ولا
يضم لجواز ان الاستعمال اللفظ المستعمل في الموضوع له في الثاني وهو
حقيقة بلا مجاز ولا يبعد ان يقال القسم هو اللفظ الموصوف بالحقيقة
والمجاز فعال الحقيقة فقط والمجاز فقط وكأنه ثبت المصنف لهذا فلم
يعمل عن التقسيم لهذا الاشكال لكن لما كان الحقيقة والمجاز متلا

اللفظ

اللفظ بالقياس الى معنى حقيق ومعنى مجازي لم يتجمل النقل بينهما ولا يخص اللفظ
بالقياس الى معنيين حلل بينهما نقل في غير الموضوع الثاني كما هو مقتضى عبارة
تقسيم الرسالة جعل بينهما بانه بحيث يقتضي ذلك ثم تقسيمات القسم
ان اللفظ الكثير المعنى بالقياس الى الموضوع له حقيقة وبالقياس الى غير
الموضوع له مجازا الا انه قل ان كونه حقيقة بشرط الاستقلال في الموضوع له
ومجازا بشرط الاستقلال في غير الموضوع له وبشرط الاستقلال مستفيض في كتب
العربية دون كتب الفن فليقل ذلك من تخالف الاصطلاحين ولا حاجة
الى تفصيل بيان نسب الفن تقيد الاستعمال والاشتهار في كتب العلوم فليس
المفرد ثلاث تقسيمات بقسم ثلاث في الكلمة وقسمها وقسمها وسداسي
الى العلم والمتواطىء والشك والاشترار والمنقول والحقيقة والمجاز
وثلاثي الى المرادف وهو اللفظ الموافق للفظ آخر في الموضوع له والثاني
وهو اللفظ المتماثل للفظ آخر في الموضوع وتترك المصنف هذا التقسيم ولعل
وجهه ان الاشترار ليس من وظائف بحث اللفظ في الفن لانه يبحث
عن اللفظ من حيث الدلالة على المعنى وهذا امر خارج له من حيث الموافقة
للفظ آخر ومن حيث التي لعله فليس خالبا بالقياس الى الدلالة فقط
ولو اعتبر مثل الحان الاشتقاق اليه من مباحث هذا الفصل لانه حال اللفظ
كدخلية الدلالة بالقياس الى اللفظ آخر تأمل ما فرغ من مقدمات الشروع
في العلم شرع في المقاصد وقدم مباحث الموصول الى التصور على مباحث
الموصل الى التصديق لتقديم تصورات على كل تصور طيفا من غير
عكس وقدم في فصل الكتاب الى التي هي في الغالب اجزائه المعروفة
على فضل ذلك ونفع معرفتها في معرفته وتقسيم المعلوم الى الكلي
والجزئي مع انه لا يجب للمنطق عمده الجزئي لانه ليس شيئا حقيقيا للمعنى
الكلي وتصويره الى الوجه الاوضح اذ الاشياء تتبين باضدادها وقال

انما

المفهوم وهو المعلوم في الصحيح فمهمة علمته وما في بعض كتب الاصول
للأمام الرازي من انه حصل من اللفظ في العقل فكان اصطلاح الارباب
الاصول في المفهوم ولا يناسب المقام وهذا المراد المفهوم بالفعل او ما
شبهه ان يعلم او ما قبض كونه حاصل في العقل سواء امتنع حصوله في العقل
ام لا فكلما سجد المختلفين مختلفين في مقامات مختلفة والقول المحتج
كانه الاول كيف وقد شاع في كلامهم ان الكلية والخبرية من العوارض
الذهنية وعلى الاخرين يعرفان الاشياء في الوجود وعدل عما قيل من مفهوم
لان التقسيم للمفهوم صرفا وايضا وان تحمله على كل مفهوم يجعل اللام
للاستغناء والمراد مطلق المفهوم مفردا كان او مركبا لان الكل والخبرية
فما انطلق المفهوم المفرد وجعلها في كلامه تكلف بعد تكلف وما
يشمله الاركان تعسف وايضا بيان النسبة التي ذكرها بين الكلين لا
يخص الكل المفرد كيف ويشترط المتواتر من الموقوف والوقوف وان كان
الموقوف مركبا وقوله والكلية خمس مع ان الخمس من خواص الكل المفرد
لا يجب تخصيص الكل فيما عداه بالمفرد وانما يجب التخصيص في نفس
ذلك القول على ان في ايجابه بما حيث عدل عن صورة التقسيم المفيد
للمحصر تعيين العدد وقيل تعيين العدد لا يفيد المحصر وكل من تعربن الخبرية
والعلم المستبسط المتقاربان من قوله ان امتنع فرض صدقه على كثيرين
مخبرتي والافعال ينتقض بطل خبرتي اذ ما من خبرتي الا ويمكن فرض صدقه
على كثيرين فيقال ان كان هذا صدقا على كثيرين كان كلها وان كان
هذا كلها كان صدقا على كثيرين بل التقسيم ايضا فبعد لانه تقسيم للمفهوم
الى ما يابويه واما ما يابويه اذا المفهوم بوى الكل ويابيه الخبرية
لانه ما من مفهوم الا ويمكن فرض صدقه على كثيرين وال جواب اما ما قيل
ان الفرض بمعنى حكم العقل بالجواز لا بمعنى التقدير المعبر عن الشرطيات

وهذا يتم

وهذا يتم ما استشر فيه بينهم ان فرض صدق الخبرية فرض متنع على ان المتنع
وصف فرض صدق الاشياء فرض متنع باضافة الفرض الى المتنع اذ لو كان
الفرض بمعنى التقدير لم يكن فرض صدق الخبرية فرضا متنعا واما ما يمكن
من ان العزم بمعنى التقدير والمراد بامتناع التقدير ليس امتناع صدوره
عن التقدير بل يثبت في نفس الامر كمن بالنظر الى مجرد المفهوم مع قطع النظر
عن الخبرية والكثيرية معنيين قد سبقا للحمل على ايهما شئت بين ما عوان
كان المشهور الحمل على الاول اذ ما من كل الا ويمكن حمله على ما يتقابل القليل
كيف وجواز حمل الكل نظرا الى مفهومه بل جميع الاشياء المفيدة له
وانما المانع من الحمل احرازه خارج المفهوم كشمول يقتضيه هذا المفهوم له
وجميع الكليات متوالية في الافراد والوقعية لا فردا للكل لا يكون فردا للكل
آخر كذلك فكل كل كما جاز صدقه على ما يتقابل الواحد لا يمكن حمله على ما يتقابل
القليل على ان المتعدد كثيرا ايضا بالاضافة الى الواحد وقد جرت العادة
بجميع الكثرة في تعريفات هذا الباب بالواو والنون مع ان المراد به لا يخص
العقل وان صح في كل كل بل الجمعية لغولا فائدة فيه ولك ان تكلف
وتقول بتهو اصبغة الجميع على ان كل ما جاز صدقه على الكثير نظرا الى نفس
المفهوم جاز صدقه على كثيرين كذلك ولا يقتصر يقتصر صدق كل على مرتبة من
الكثرة كما ينهت ان عليه بل بتهو اصبغة جميع العقلاء على ان صدق الكليات
بحسب فرض العقل او لا يتفاوت حتى جاز صدق الجميع على العقلاء والمراد
بجواز صدقه صدقه على كل منها بان يكون كل واحد من كثيرين متصفا به
فلما ينتقض التعريف بهذا العكس وامثاله من الخبريات الصادقة على
كثيرين مجتمعين من حيث الاجتماع ولا بالشخص المرئي من بعيد المتصور على
الوجه الخبرية والعقل بعد كونه صورة زينة وصورة عرو وقد جوز العقل
حمل الخبرية على كثيرين وذلك لان العقل لم يجوز انصف كل واحد بذلك المدرك

بل انصاف واحد ويرد في ذلك الواحد ومن قال ليس به كالحكم بجواز
 الحمل على كثيرين بل يحزم العقل بالامتناع لكنه عليه الواحد الذي يصدر
 عليه فرد فيه فغيره عليه انه اذا اتس عليه الامر وترد فقد يجوز حمل على الكثير
 فلا يتفهم في الجواب انه تردد لما تجوز الحمل على الكثير بالانفصال فحمل الكثير على ما
 اوضحناه والمراد بالكثيرين ما يكون اضافته الوجود المتماثل الى المفهوم
 باعتبارها اعم الوجود الذي ليس مرتبطا بتفصيل الشئ فان وجود الشئ باعتبار
 تفصيل الوجود الظلي بمعنى فرض صدق المفهوم على الكثيرين جواز حمل المفهوم
 على كثيرين متماثلات لا على كثيرين هي اخطال بغيره والافضل جزئي يحمل
 كثيرين هي اخطال كيف والجزئي المتصور الكثيرين له صور كثيرة هي اخطال
 لا متماثل ويصدق كل صورة منها على ما عداها وما كان المتبادر الى الوجود
 من تعريف الكل اولا انه لا بد له من كثيرين موجودين في نفس الامر سيما اذا
 حمل الكثيرين على المتماثلات والامتناع حكم العقل بالجواز كما في الاشياء وموتها
 المكان الحكم اذا قطع النظر عن شمول التقييد المتماثلات الى دقة نظرونا
 انه لا بد من امكانها وان لم يوجد وكل الامور خلاف الواقع في كثير من
 تقسيم الكل متضمن لتحقيق لانه لا يجب الوجود بل الامكان ويجب امتناع
 الكل والبعض وعدها مع الامكان فهذا التقسيم تنبيه للتعريف وتوضيح له
 فليست حق ان لا يفصل بين ما قلنا اعدا عما ارتكب غيره من الفصل بينه وبين
 التعريف وذلك غيب التعريف بل جعل وصفا للكل على ما هو انبسط الاحتمال
 بما هو الغرض من التقسيم فقال امتنع افراد اى امتنع افراده كسب
 نفس الامر والافضل له افراد موجودة وقد ثبتت على ان الكثيرين افراد
 الكل وما في بعض خصائص سيد المحققين انها جزئيات اضافية للكل
 ايضه حمل نظر اذا تخالف ما حققه في موضع آخر ان الجزئي الاضافي هو
 الفرد بتفصيل او بالامكان وتحتج الاول ولا يلزم تعريف الجزئي الاضافي

بالاخص

بالاخص نعم الامتناع والامكان والوجوب كيفيات نسبة الوجود الى الخرج
 الى الماهية فالامتناع ضرورة سلب الوجود الى الخرج والوجوب ضرورة ايجابه
 والامكان بمعيدين سلب الضروريتين وهو الامكان الى خص المقابل للوجوب
 والامتناع المراد بقوله فيما بعد مع المكان الغير وسلب احدهما وسلب الاخر
 العام الجامع مع كل من الوجوب والامتناع المعمول عليه قوله او امكنت
 لكن على وجه لا يشمل الامتناع تعريف القابلة اعم الامكان العام المفيد بجانب
 الوجود فالظاهر ان مثل العلم من الامور التي لا يمكن وجودها في الخرج بل
 وجوده في الذهن جعل داخل في قسم الامتناع والانسب فرض التقسيم ان يحمل
 الكل الامتناع لا يصح له فرد في نفس الامر مثل الاشياء والامكان بالامكان
 العام ويبعد كل البعد ان يقال ان نسبة الوجود الى الماهية لان الامتناع
 في هذا المقام واراد بها كيفية نسبة الوجود مطلقا الى الماهية لان الامتناع
 والامتناع قيد بالخرج في كتب الفن ثم في هذا التقسيم نظر لانه مخبر عنه
 ما يمكن منه فرد واحد لانه لا يصح تقسيم ما امكنت افراده الى ما وجدتها
 منه الواحد فقط مع امتناع غيره كما يقتضيه قوله ولم يوجد او وجد الواحد فقط
 مع المكان الغير او امتناعه وقد يورث الاعتراض بانه يقتضي تقسيم دخول الوا
 فيها امكنت افراده مع انه ثبت امتناع فردية وجوب ان المراد المكان
 جنس الافراد وفي الواجب كذلك وما سلفناه من من التعريف قوي وصح
 وفي الجواز انه لا يلزم امتناع الافراد وانه لا جنس لفرد الواجب حتى يسع ارادة
 امكان الجنس فتأمل ومنه انما امكنت امكنت افراده ولا يجوز لم يوجد
 بالاعتقاد ويحزم من زيوع وجبل من ياقوت وكما التمثيل بها لوجود الغرض
 والافضل تعلم ان مثل هذه الامور الممكنة الوجود ولم يوجد ان لا ولا
 توجد ابدا وكأنه لهذا جعل الامام في التخصيص القسيم ما يمكن وجوده
 ولم يوجد بغير وجوده ولا حاجة الى تفسير كلام القوم والارادة

حب

الفرضية بل اشكك اكثر من ان تحقق ككل هذا الطعام ولا بس هذا الشعب
 وكن هذه الدار الآن وكما يمكن وجود الواحد مع امتناع غيره ومع المكان
 فلا بد من وجه الاقتضا على قوله والكثير مع التباين او عدمه فتأملوا
 الكلي الغير التبايني بالنفس الناطقة قال المصنف في شرح الشبهة هذا على مذاهب
 الفلاسفة قال فيه ايضا ان المراد بعدم التباين ان لا ينتهي افراده الى حد
 لا يوجد بعده فردا ان يكون الوجود منها غير متناه وكما مبني على ما ذكره المصنف
 الطوسي في شرح الاثبات في بحث الاثبات الى العرض اللازم غير
 المفهوم واما كون بعض المجموعات غير متناهية فهو بحسب القوة والا
 مكان وليس يخرج منها الى الفعل ابد الا ما يتناهي عنده كايها المال
 في ثلث الاشياء التي توصف بالافها مية كالاعداد وغيرها هذا
 ووجه على اصل الحكم غير ظاهر اذ لم يتم دليل على امتناع وجود غير
 التبايني انما المستنع وجود الامور الغير المتناهية المجتمعة المترتبة
 نعم حيث جئ الى على اصل المتكلمين من ان كل ما احاطه الوجود فهو
 متناه الى احتياج ببيعة المعروف الى بحث النسب ذكره ولما كان مما يتناهي
 اليه من بيان الجزئي الاضافي في الكليات الخمس ايضا قد تم وفيه ان المحتاج
 اليه في الجزئي الاضافي ليس مجرد معرفة النسبة بين الكليتين بل اعم لان
 الاخص الذي عر به الجزئي الاضافي يشتمل الجزئي الحقيقي كما ستعرف فينبغي
 ان لا يخص البحث بالنسبة الكليتين الا ان يقال المقصود لا يتم في البحث
 عن النسبة ان يتفهم به في مباحث المروز والكليات الخمس وليس النافع
 فيها الا النسبة بين الكليتين وقيل يخص البحث بها لعدم بحث الفرض
 عن الجزئي الحقيقي لعدم تعلق الكسب به وهذا لا يوجب عدم البحث
 عن النسبة بين الكلي والجزئي لانه بحث عن القياس الى الجزئي وقيل
 وجه التخصيص ان النسب الاربعة لا يتحقق الا بين الكليتين اذ لا يجري

بالاظهار

والجزئي

بين الكلي والجزئي الحقيقي الا التباين الكلي واعترض عليه
 المصنف بانه يجري بين الجزئيين المساواة ايضا كما في هذا الضابط
 وهذا الكتاب فالوجه في بيان عدم جريان الاربعة بين الجزئيين
 انه لا يجري بينهما الا التباين الكلي والمساواة واجيب عنه بان
 هذا الضابط وهذا الكتاب المتبادر بينهما الاستخص واحد ليسا جزئيين
 مختلفين بالذات بل بالاعتبار وذلك لا يتعدى الجزئ تعدد اعتبارا
 فيما بينهما اذ لو اعتبر كان كل جزئي كلياً يصدق على كثيرين متغيرين بالاعتبار
 وفيه نظر اذ التعدد الاعتباري معتبر في بيان النسب حيث يجعل الحد
 التام مساويا للحدود ولا يلزم من اعتبار هذا التعدد ككليه جزئي اذ المعتبر
 في العملية هو الصدق على كثيرين متساويين في الوجود ولا اعتبار في الكثرة
 الحاصلة بالاعتبار وانما لم نقل والتقليد ان يتناهي كليا من الجزئيين
 فمتباينان لان التباين الكلي وهو عدم صدقهما على شيء من الاشياء
 لا يتصور الا من الجانبين بخلاف التضاد في فانه عبارة عن صدق المعنويين
 على شيء ويتحقق ككليه بان يصدق على كل افراد احداهما فلذلك فبديه تارة عن جانب
 وتارة عن جانبين حيث قال والآي ان لم يتباونا كليا سواء لم يتباونا ق
 اصلا او يتباونا جزئيا فان تضادا كليا اي صدقا معا على كل من الجانبين
 فمتباينان والمراد بصدقهما معا في هذا الباب الصدق بالفعل اتخذ زمان
 صدقهما ولم يتجدد كالناجم والمستيقظ والتباين وعدم صدقهما عدم صدقهما
 دائما حتى قيل ان مرجع التساوي موجبان كليتان مطلقتان دائمتان ورجوع
 التباين سالتان كليتان دائمتان ورجوع العموم المطلق موجبة كلية مطلقة
 دائمة وسالبة جزئية دائمة ورجوع العموم من وجه موجبة جزئية مطلقة
 دائمة وسالبة جزئية دائمتان وبهذا يظهر ما قيل ان التضاد في
 الكلي كالتباين الكلي لا يطلب التعبد بقوله من الجانبين ولا يمتثل

التقييد فتولد من جانب ولا يستقيم البيان الا بان يراد بالتصديق الكل ما يكملها
بعموم المجاز فربما وكانه فهم من التصديق صدق كل من المفهومين على الآخر
لا صدقهما على شيء كائنا ما كان معناه ما ذكرته بردها ما اوردته ثم لا بد من دليل
وقول المصنف في بحث النوع الاضافي لتصادقهما على الانسان ثابتهما
ونقيضهما اس نقيض التماثل وبين كذا ذكر اى متساويان وانما بينوا النسبة
بين النقيضين للاغناء عن التخصيص عن النقيضين بعد معرفة النسبة بين
المعينين مثلا اذا عرفت النسبة بين الان والناطون لم يحتج الى التخصيص عن
النسبة بين الان والناطون ونقيض الشيء رفعه او ما يكون
ذلك رفعه او من جانب ان تصادقهما كليهما من جانب فاعلم واخص مطلقا
فالتصادق على كل افراد الاخر اعم منه وهو اخص والاعم والاخص كالعموم
والاخص اذا اطلقا ينصرفان الى المطلق فتولد مطلقا كما يحتل تقييد الاسم
بالمطلق يحتل تجزئته عن كل قيد ونقيضا يما بالعكس اس نقيض الاخص
اعم ونقيض الاعم اخص والاي ان لم يتفادقا كليهما وتصادقا فاعلم
يتصادقا كليهما اصلا فاعلم واخص من وجه فتولد من وجه فاحد فيه
بعض اجزاء الاسم كما هو عادته وقد عرفت ما فيه وبين نقيضيهما تباين
جزئى اى عموم من وجه في بعض افراد الاعم والاخص من وجه وتباين
كل في البعض الآخر فكل سيد المحتفين في جوابي مخرج الرسالة الشمسية
لا يباقي اذا كان بين الشئين تباين كل او عموم من وجه ان بينهما تباين
جزئيا وانما يباقي ذلك اذا اجتمع النسبتان وانما يتفرض لبيان التباين
الجزئى ان نسبة واحدة واكتفى بالنسبة عليه بذكره لانه بصدد النسبة
بين الكلين وهذا ليس نسبة كليتين بل نسبة مركبة من نسبتين لانه
الكل منهما من كليتين ولانه لا يحتاج اليه في مباحث المعرف والكلية
الخمس وبهذا عرفت انه لا يشتق من جهة النسب في الاربع به وقع البصيرة

بانه من قبيل اجتماع القسمين والمقصود اى النسبة الواحدة كما هو شأن
كل تقسيم وقوله كالتباينين يراد به كالتقيضي التباينين فيكون المقصود
نسبة النقيضين كما هو مقصود السوف ويكمل ان يراد نسبة الاعم والاخص
من وجه بالتباينين باعتبار النقيضين ولا بد من عليك انه لو قيل الكل
ان تصادقا كليهما من الجانبين فمن وجه والا فمتباينان لكان احصا واضحا
ولك ان تجعل الاعم والاخص مطلقا ومن وجه متساويان كالتماثلين في
القسم وتفردهما وبين فتقول الكلين ان تشارعا كليهما فمتباينان
وجزئيا من جانب فاعلم واخص مطلقا ومن جانبين فمن وجه والما
فهمسا ويان وبعد تحقيق كلام المتن بما لا يزيد عليه نفرد لك بهما نا جدا
على اثبات السس من النقيضين سائل التاول ومتضمن لضبط صور يكون
النسبة فيهما التباين الكلي في تقاض الاعم والاخص من وجه ونقيض
التباينين تباينا كليهما فتولد النقيضان ما يكون احدهما رفعا للآخر
وثان كل منهما ان يحيط بجميع ما خرج عن الآخر ولا يصدر عن غيره
فتقول كل متساويين ثابته ان يكون ما خرج عن احدهما بعينه
ما خرج عن الآخر فيكون ما احاط به نقيض احدهما بعينه ما احاط به نقيض
الآخر فيكونا متساويين وما احاط به الاعم بعينه ما احاط به الاخص
مع زوايد فيكون الخارج من الاخص ما خرج من الاعم مع زوايد
فيكون اعم من نقيض الاعم واما الاخران المذكوران بينهما عموم من وجه
فلا محالة يشتمل كل منهما ما لا يشتمل الآخر فيشتمل نقيض كل منهما ما لا
يشتمل نقيض الآخر فان كان نقيض كل منهما باسره داخل في غير الآخر
فلا يشتمل نقيض الشيء منهما ما يشتمل نقيض الآخر لا احاطه بعينه بجميع
نقيض الآخر فتباين النقيضان تباينا كليهما وان لم يكن نقيض كل
منهما باسره داخل في غير الآخر فلا محالة يكون بعض النقيضين

خارجا عنها اذ لا يتصور ان لا يكون احدهما داخل تحت عين الآخر ويكون
 الآخر داخل تحت عين ذلك والادخل النقيض تحت العين واذا خرج
 النقيض عن العينين كتحقق مادة الاجتماع بين النقيضين بعد تحقق
 مادة الافراق في الحل فيتحقق بينهما العدم من وجه والبيان في نقيض
 المتباينين بعينه البيان بين نقيضين الا اعم من وجه يظهر اذ لا تأمل
 ثم هذا البرهان كالل دليل المشهور ينقض بنقض الامور الثابتة
 بجميع الاشياء والجواب الجواب وقد يقال الجزئي للاخص هذا بيان معنى
 آخر للفظ الجزئي في حق البيان ان لا يفصل بينه وبين بيان المعنى
 الاول الا انه اخر عن تحقيق النسب وليس تاخيره لان الاخص المأخوذ
 في بيانه معلوم في بيانه من حيث النسب لانه يشمل الجزئي الحقيقي
 والاخص المستفاد من ذلك البحث اخص منه باختصاصه بالكلية فاقبل
 ان تعريف الجزئي تعريف لفظ الجزئي الاضافي اذ قد علم اننا معنى
 الاخص ففسره فلا يرد انه تعريف الشيء بنفسه يعني عن الفعلة و
 تعريف الجزئي بالاخص بما يخص الكل فليس المراد وهو مفهوم للاخص
 الجزئي الاضافي بالكلية الا ان قوله وهو اعم من الجزئي الاضافي اعم
 من الجزئي الحقيقي بنبه على ان المراد بهذا الاخص اعم من ما علم من
 بحث النسب فهو مع كونه بيانا للنسبة بين المعنيين يصلح للتعريف
 بعد الاصطلاح ولا بعد كل البعد ان يقال المراد بعموله وهو اعم ان
 الاخص المعروف للجزئي اعم من المعلوم سابقا والمراد بالاخص الاخص
 مطلقا لانه مطلقا ينصرف اليه كما نزلت عليه ولذا اطلق قوله
 وهو اعم مع ان المراد اعم مطلقا فلا ينتقض التعريف بالاخص
 من وجه ولا يحتاج ان يقال اختار مذهب صاحب الكشف من
 جعل الاخص من وجه جزئيا اضافيا بل مذهب الكاشفة ايجته على ما

ما نسب اليه المصن ايضا في مخرج الرسالة السابعة عليه انه يرتب عند المحققين
 نعم تعريف الجزئي بالاخص مطلقا نقض بالبيان للشيء فانه اشهر عقده
 جزئيا اضافيا للشيء في موضوعات القضا باقتضائهم ان يعرف الجزئي
 الاضافي بما يصلح ان يكون موضوعا للكلية في قضية موجبة كلية والاول
 او شخصية الا ان المصنف في مخرج الرسالة ان النطق ليس جزئيا
 اضافيا لان مكانه لم يثبت عنده ذلك المشهور او لم يلتفت اليه
 مع وجوده الا مشهور وهو تعريف الجزئي الاضافي بالاخص والحق في بيان
 اعمية الجزئي الاضافي ان كل جزئي حقيقي مندرج تحت اعم عام ولو كان
 هو الشيء والممكن العام بل الجزئي الحقيقي فيكون جزئيا حقيقيا
 وان شاء العكس بين الاما ما وقع من الامام وتبعه كثيرون ان كل جزئي
 حقيقي مندرج تحت ما يسمي المعرات عن الشخص لا شفاضة بذات
 الواجب تعالى وتقدس لانه ليس له ما يسمي وثان شخص بسيط شخصه
 حيز ذاته عند الحكم وما ذكره المصنف في مخرج الرسالة ان الجزئي الحقيقي
 يوجد بدون الاضافي اذ امر بمبراهنة فنته الى اعم فانه ليس جزئيا
 اضافيا اذ الجزئي الاضافي مع اعتبار اضافته وفيه انه ان اراد اعتبار
 الاضافية في الجزئي الاضافي انه امر اضافي يتحقق بالاضافة الى الغير
 كالاخص فان الاخصية انها يتحقق بالاضافة الى اعم فلم يكن لا يلزم
 وجود حقيقي لا يكون اضافيا لان كل حقيقي حصل له الاخصية بالاضافة
 الى اعم وان اراد انه لا يكفي في الجزئي الاضافي الاخصية بل لا بد
 من اعتبار الاخصية وملاحظة اضافته الى الغير فممتنع ولو كان
 كذلك لم يصح تعريفه بالاخص تأمل والكلية خمس قد عرفت
 احتياجا العبارة الى تقييد الكلية وعدمه الاول الجنس قد تم بيان
 الجنس على بيان النوع لان احد نوعيه يتوقف عليه ولا يحسن الفصل

بينهما والجنس لفظ ربي بمعنى الضرب وهو اعلم من النوع على ما في العشي
 وما اوهم عبارة المحقق الرازي في شرح المطالع من انه يونا في حيث قال
 لفظ الجنس كانت فيما بين اليونانيين هكذا وكذا الى ان عدا ربعة
 معان غير مطابق للمواقع ولذا اقله سيد المحققين فقال يريد ان لفظا
 كان اسما لمفهوم الجنس فيما بين اليونانيين كان قبل النقل الى مفهوم
 الجنس لاربعة معان ولما اختلفت في ان هذه التعريفات حدودا ورسوم وتر
 جميع احدا الى اثنين لا يتبين الا بعمدة ان المصطلح وضع الالفاظ لاتي
 معنى واتى شئ اخر في مفهوم اللفظ وذلك بتفسير اخذ المضرب بالاحوط
 وسكت عن كونها حدودا ورسوم فقال ويهمل في الجنس المقول ان الحول هو
 وهو حمل يد كان يقال زيد قائم فيحكم بما في التعريف من اعتبار العقل كسب
 الى ربح اذا اعتبر في كلية العمل وفي الكلمات الحلي هذا الحمل وان حمل الاشتقاق
 وهو حمل المبدأ بواسطة حمل المشتق كحمل الضرب في زيد ضرب على زيد واني
 قيامه به بواسطة حمل الضارب عليه وكون حمل التركيب وهو حمل دو هو
 كحمل الماي في زيد دو مال على زيد واني فاده تعلقه به بواسطة حمل هذا المركب عليه
 والافلاخر ان حمل المشتق مطلقا حمل لا يفيد حمل المبدأ ولا يحكي بيتي ارتباط
 المبدأ بحمل المشتق مطلقا حمل اشتقاق فلا يكون الضرب محمولا بالاشتقاق
 في قولك هذا مضرب او مضرب وان افاد حمل اسم الآلة واسم الزمان
 والمكان على المشار اليه ربطا الضرب به فلذا قيده صاحب اسس الاقباس
 وقال معنى قولهم الضمك محمول على الان ان الضمك حصل له وكذلك
 الاظفر ان حمل التركيب ليس ربطا شئ بواسطة حمل المركب منه ومن
 غيره مطلقا حتى يكون زيد في قولنا هذا غلام زيد محمولا على المشار اليه
 بل الربط بواسطة تركيب منه ومن النسبة كلفظ ذو وما يجري مجراه ولذلك
 قيده صاحب القسطاس في شرحه فقال هو ان يحمل ما يتركب منه ومن النسبة

مثل ذو علم

مثل ذو علم وما يجري مجراه قولك ماله علم المستفاد من كلام الشيخ ان الحمل
 حقيقة في الحمل بالمواطاة والمصروف في الالاسي انه مشترك بين حمل هو
 وحمل هو ذو وهو ان كل حمل التركيب وحمل الاشتقاق وقوله على الكثرة
 بمعنى الكثير يدل على قول كثير من علماء كثيرين كان ان ردة الاما قد منه من ان وادهم
 بذلك الجمع قصده المباعدة في الكثرة افراد كل كل والتب على ان افراد لا يتصلوا احد
 لكن هذا انما يتسنى لو اريد بالمقول ما فرض حمل حتم يكون المقول على كثيرين بمعنى
 الحلي وقضيلاما اجله ويلزم الاستدلال في التعريف الذي جمعه مع الحلي ويكون
 كما قال في تعريفات المعنى كذلك كسب التحقيق ان المراد به المقول بالفعل او
 بالامكان في تعريفات الكلمات كيف يولم يكن لذلك لدخل الكلمات الوضعية
 في تعريف النوع ويكون انواعا بالنسبة الى افراد ما بيانه من الانواع ودفعت
 ايضا في تعريفات سائر الكلمات بل دخل كل مفهوم حلي في تعريفات الكلمات
 كلها بخلاف العقل صدق كل فلي على الشقة الحقيقة والحققة الحقيقة في جوا
 ما هو وليجوز صدق كل شئ في جواب اي شئ هو في جواهره وعلى ما حكى
 حقيقة واحدة فقط مع خبر وجه وكذلك على ما حكى حقيقة وغيرها فيلزم
 ان يكون كل كمال في كماله ولا تفاوت الاقسام في فرد لا يجب الاجتهاد
 فالاول ان القدر من قول كثيرين للبحر زعن الاسدراك ولزوم تخصيص
 بالعقل وترك العمل للاخبار في المحقق الرازي احتراز عن الجزئي فانه
 مقول كسب على الواحد مما على الكثير كسب التصرف ذكر في شرح النجاشي ان الجزئي
 لا يكون محمولا عند المنطقيين البتة فوقع ما ذكره لم يدخل تحت المقول
 حتى يجعل قولهم على الكثرة احتراز عنه فذكره ليوسف بما يعقبه وكانه
 يخرج من مفهوم الواجب فانه ليس مقولا بالفعل ولا بالامكان الا على واحد
 بناء على ما استدلل سيد المحققين قدس سره على ان الجزئي لا يحمل
 بان حمله على نفسه لا يتصور قطعا اذ لا بد في الحمل من التقاير وعلى

تحت

غيره ايجبا بمقتضى اذ لا بد فيه من الاتى وايضا وانه يجوز جملته على شئ آخر
مغاير له بالاعتبار وعلى كل اذ يمكن التفاضل بالاعتبار فيقال هذا الضابط
هذا الضابط وبعض الحيوان زيد ونقل بعض من يوثق به عن الخارج انه
انه ذكر في مدخل الاوسط الجواز عن الشيخ ايضا انه صحيح الجمل في الشفاء
وليس لك ان تكذب ما نقله المصنف عن المنطقيين لاحتمال ان يكون ما ذكرناه
على مذهب غيرهم واكثر بقوله المختلفة الخافق عن النوع وما يربو به
من الفصل والخاصة ولم يخرج عن التعريف المقول على الكثرة المختلفة الحقيقية
فقط بان يكون الجنس مخصصا في نوعين لان المراد بالحقيق ما فوق الواحد
فما ذكره المحقق الا في شرح الرسالة الشريفة ان كل جمع يذكر في تعريفات
هذا المعنى يراد به ذلك ولا المقول على الكثرة المختلفة الماهية دون الحقيقة
من الاجناس الغير الموجودة في الخارج بناء على ان الحقيقة هي الماهية
الموجودة في الخارج لان الحقيقة في عرفهم تمام مشترك بين افراد ومقوم
لها موجودة في الخارج ام لا واختصاصها بالموجودات انما يتبادر من
استقوى الحكمة والكلام قوله في جواب اخرج العرض العام لانه لا يرد
في جواب ما هو اصله كذا قالوا وكانهم اريدوا انه لا يقال في جواب
بمعترفيها بين ارباب الفن والتبادر من الجواب ما هو المعبر عنه بهم
والا فلا خفاء في وقوع صحيح في جواب كيف زيد وقوله ما هو اخرج الفضل
البعيد فانه يقال عن المختلفة الخافق في جواب اي شئ هو في جوابه لا
في جواب ما هو وذلك لان ما هو سؤال عن الماهية فلا يجاب عنه بما
ليس بماهية واما ما ذكره المصنف في شرح الرسالة الشريفة ان ما هو
سؤال عن الذات والحقيقة وهو انما يكون بعد الثبوت يعني في الخارج
فلا اعتما وعليه لما عرفت انه ليس عرف الفن وكأنه رجع عنه حيث
افترض تعريف النوع على المقول على الكثرة اذ لو كان ما هو مختصا

بالسؤال

بالسؤال عن الحقيقة الموجودة بتبادر عن خروج النوع المخصص في فرد
عن المقول على الكثرة في جواب ما هو ويجب ان يتراد في تعريف المقول
على واحد لا دخاله وما يجب ان ينسب عليه ان الكلمات الخمس قد يجمع في
فرد فيكون كل جنس لافراد نوعا لا حزا وخاصة بالقياس الى اخرى و
عرضا كذلك فلا بد في التعريفات من قيد المشية ليخرج مثل ذلك باعتبار
حيثيات بعض من ذلك الموقوف وكذا في تعريف كل ما يختلف اخراده
بالاضافة على ما قاله غير واحد من المحققين وان لم يذكر في صناعة
التعريف ما يقتضي ذلك ويوجب اخراج الفرد باين رحيشة
ليس فردا للمعروف بها فان كان الجواب عن السؤال عن الماهية وعن
بعض المشاركات فيه اى عن بعض في الجملة كما هو المتبادر هو الجواب
عنها اى عن السؤال عن الماهية وعن الكل اى كل واحد من المشاركات
لا بمعنى ان يسئل عن الماهية وعن كل مشارك بان يجمع السؤال الى ماهية
والكل فان كل جنس بعيد يصدق في حقه ان الجواب عن الماهية والبعض
هو الجواب عن الماهية وكل مشارك فانه اذا جمع السؤال الى ماهية مع
كل مشارك كما في الجنس البعيد يكون الجواب هو الجنس بل بمعنى ان يسئل
عنه الماهية وعن مشارك ثم يسئل عنها وعن مشارك حتى يتحقق السؤال
عن الماهية عن كل مشارك فترتيب اى فجنس قريب لانه الاسم لا الترتيب
كالجواب وان كان ان تريد ببعض المشاركات كل بعض وبالكل السؤال
عن الماهية والكل بسؤال جامع فيكون مفهوم البين ان الجنس قريب
ما يكون الجواب عن السؤال عن الماهية وكل بعض في الاسئلة المتعددة
هو الجواب عن السؤال عن الماهية وعن كل مشارك في سؤال واحد لكن
التعويل على الاول لانه المتبادر على كل اول ولو قال فان كان جوابا
عن الماهية وعن الكل او قال فان كان الجواب عن الماهية وعن كل مشارك

واحد فريب والافيد كالجسم كان اخضر واظهر الثاني النوع قدم النوع
 مع الفصل ولم يكتف عن الفصل بين وبين الجنس مع جاع الذائبة لان البحث
 عن تقدم الفصل وتقسيم يتوقف على موافقة مراتب الانواع وهو المقول على الكثرة
 المتفقة الحقيقة لا يصح وصف الكثرة بمتفقة الحقائق كما وقع في عبارة
 الكافر اذ لا افراد النوع ليس الاحقيقة واحدة واحترز به عما لا يخص
 النوع من الجنس والفصل والخاص والوضو العام واعترض المصنفان
 بهذا القيد لا يخرج الجنس فنقص التعريف به لانه كما يقال على المتفقة الحقيقة
 في جواب ما هو يقال على المتفقة الحقيقة كذلك اذا قيل ما زيد وعمرو
 ويكر وهذا الورس في الجواب الحيوان وهو مقول على زيد وعمرو ويكر في جواب
 ما هو نعم لا يقال على المتفقة الحقيقة فقط في جواب فلا بد من قيد فقط لاخراج
 الجنس عن التعريف واجيب بان قيد الحثية مراد من اللفظ المتفقة
 الحقيقة من حيث انها متفقة الحقيقة وفيه ان قيد الحثية ان جعلت
 للتفصيل في العلل وان جعلت للتفصيل لا يثنى العلل ويجاب ايضا
 بان المقول في الصورة المذكورة مقول بالذات على الامور المتفقة الحقيقة
 وانما قوله على المتفقة الحقيقة قول بالبيع والمقول محمول على ما هو بالذات
 لانه المتبادر ولا يبعد ان يجاب ايضا بان المتبادر هو المقول على المتفقة
 الحقيقة فقط والاحسن في الجواب ان المراد بالمقول على الكثرة ر
 المتفقة الحقيقة في جواب ما هو المقول على الكثرة التي سئل عنها
 بما هو والجنس لا يقال على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو بل
 عنها فان قلت في اخراج الجنس بقيد ما هو لا بقوله المتفقة الحقيقة
 قلت نعم الا انه اسند الاخراج الى المتفقة الحقيقة لانه السبب المؤثر
 في اخراج ما هو الجنس حتى لو لم يكن في التعريف لم يصح قيد ما هو لاخراج
 الجنس ومع تقدير ان تعيد المتفقة الحقيقة بقيد فقط ايضا لاخراج

الجنس

الجنس الابعيد ما هو اذا الجنس مقول على الكثرة المتفقة الحقيقة فقط
 ايضا لكن لا يخرج جواب ما هو الا ان يقال المراد بالمقول على المتفقة الحقيقة
 فقط ان لا يحل على المتفقة الحقيقة اصلا وقد اتى بحكمة قد حيث
 قال وقد يقال ان استعمال النوع في الصنف الاول كقوله قد حيث
 الماهية وهو ما به يجب عن السند انما هو منع الصنف وهو النوع
 الحقيقي المقيد بكل عرضي عن الدخول في التعريف فلم يخرج التعريف المقول
 بالاول لاخر اجبه بناء على ان حمل الجنس على الصنف بواسطة جملة على النوع
 ان المحمول على كل الاعم والاحض انما يحل على الاخص بواسطة جملة على الاعم قالان
 انما يكون جسا بواسطة كونه حيوانا وقد حمل في نزع الرتبة السمية
 اخراج الصنف مستند القيد لا وتر في نزع الرتبة حيث قيل ويقال النوع
 على ما به يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قول اوليا وافق في
 ذلك المحقق الرازي والحق معه فيما فعله في هذا الكتاب حيث ترك التفصيل في
 الماهية عنه وفي ترك قيد الاول نظر لانه انما يصح لو كان اخراج الصنف
 كما ذهب اليه صاحب الكشف اما لو كان لاخراج الماهية
 بالقياس الى الجنس البعيد كالان بالقياس الى الجسم الناري والجسم
 او الجوهر فانها لا تسمى نوعا اضافيا من هذه الجينية فلا وقد نقض عليه
 الامام والمحقق الطوسي في نزعها على الاثرات في بيان فائدة قيد الاول في
 كلام الاثرات وتفيد الشيخ القول بالاول مع اخرج الماهية من الجينية
 المذكورة مؤيد لما ذهب اليه وما قال صاحب الكشف في اورد عليها ان
 الماهية نوع بالقياس الى جميع الاجناس التي فوق وسبقه المتأخرون ولا
 يرد كلامنا مع جلال قدرهما ما لم يشهد به تهادي وما استدلل به
 سيد المحققين على صدق دعوى صاحب الكشف من ان تسمية النوع السافل
 بنوع الانواع لانه نوع بالقياس الى جميع انواع فوقه منيف الا ان يوجد

نقص من التسمية في ان وجه التسمية ما ذكره ومن اقتصر على مجرد التسمية
 في مقام الاستدلال فكلما ما ضعف وقوله المقول عليها وعلى غيرها
 الجنس اخرج ما يثبت لاجنس لها كالجنس العالي والنوع البسيط
 والنوع المركب من اجزى مت وبيان اذ المتبادر جنس الماهية المقول
 عليها لاجنس شيء ما وان لم يكن جنس الماهية المقول عليها فلما حجة
 الى قوله في جواب ما هو لانهم لم يرد في مزيد توضيح وتبيين عما ان المعتبر
 تلك الماهية ودفع توهم اعتبار الجنس للام قول المص ان الجنس اخرج الجنس
 العالي وقيد في جواب ما هو الخاصة والعرض العام فيه نظر من وجهين
 وما استحسنه الشيخ من الحدود اخص الكلمتين المقولين في جواب ما
 هو وكان لم يخرج المص مع انه اخص فكانه انبى لانه اراد ان يثبت
 بخلاف قيد الاول عن التعريف المشهور ان مع الماهية لقولها حجة
 اليه ولانه يصدق على الانسان بالاضافة الى الحساس المقول في
 جواب من حيث انه نوع فخصه او جنس للسمع والبصر ولا يكتفى ان
 يمكن اختصار التعريف بان يقال ماهية لها جنس وان التعريف الذي
 استحسنه الشيخ بطلان به يتناول النوع السافل بالقياس الى جميع
 الانواع التي فوقه فلو يثبت ما ذكره صاحب الكشف ويخص باسم الا
 ضاف كالاول بالحقائق الاول باسم النوع الاضاف كالاول بالنوع
 الحقيقي لان الاسم النوع الاضاف والنوع الحقيقي والنوع معني آخر
 وهو الماهية وبهذا المعنى وقع في تعريف الجنس لكثيرين وكانهم لم
 ينتبهوا عليه في كتب الفن لانه من مصطلحات الحكماء كما يشرب
 كلام صاحب القسطاس وينتهي الى الاول والثاني عموم من وجه
 لتضايقهما اي صدقتهما معا على الانسان وتفاوتهما في الحيوان لوجود
 النوع الاضاف فيه دون الحقيقي وتفاوتهما في النقطة لوجود النوع

الحقيقي

الحقيقي فيه دون الاضاف لانه ليس لها جنس لها ومنع المص من طنها
 الذهنية ويقع البسيطة الخارجة في كونها نوعا اضافيا ومع ذلك اختارها
 على الواجب لما تقرر فيما بينهم ان ذات الواجب شخص لا نوع له وقبل
 انها ليست باضافة لعددها كقولها تحت مقولة ورد بان ذلك لا ينافي
 كونها اضافة لجواز دخولها تحت جنس مفرد اذ النقص في المقولات
 الاجناس العالية وما ذكره القدماء من ان بينهما عموم مطلقا لان
 كل حقيقي اضافة ولا عكس ايضا متوقف على عدم نوع بسيط وهو في
 متنع فهذا المسلك بما ينبغي ان يتوقف فيه ما لا يجزم بيب وكن
 نقول في تفاوتهما في نوع اضافة في نظر لان كل نوع اضافة في نوع حقيقي
 بالقياس الى خصه في شرح المطالع كل واحد من الكلمات اذا قيس
 الى خصه الموجوده في افراده اي طبيعته من حيث انها مقيدة بالخصه
 كنهذا الحيوان من حيث هو حيوان بلحمة الالبان من غير اعتبار النطق
 فيه وكذلك النطق غير معتبر مع الحيوانية وكذلك الابيض من حيث
 هو ابيض من رايه كان نوعا حقيقيا لانه في مقول على الاشياء
 متفقة الحقيقة ونقول في كل نوع اضافة حقيق ولا عكس لان الجنس
 العالي نوع حقيق بهذا الاعتبار وليس باضافة وبنيها عموم و
 خصوص مطلقا لكن على عكس ذلك ما قاله القدماء لا تقول النوع
 الحقيقي بالقياس الى الافراد الحقيقة المحصلة لان تقسيم الكل
 الى الاقسام الخمسة بالقياس الى افرادها دون الخصص لا ترى الى ما قال
 شرح المطالع اختلاف الكلي والتقسيم الى الخمسة انما هو بالنسبة
 الى الجزئيات الحقيقة الاعترافية ويريد بالحقيقة ما يتبع بل الخصص
 لان نقول لو كان تقسيم الكلي بالقياس الى غير الخصص او كان معني
 النوع المقول على كثيرين حقيقين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو

الاعلام في ص

لم تكن الكليات بالقياس الى المخصوص انواعا حقيقية او كان النوع
 النوع الحقيقي معينا اعم واخص فيكون النوع معان ثلثة ولم يثبت في
 كلامهم فيقسم الكل بالقياس الى افراده مطلقا ومعنى قوله فاختلاف الكل
 وانفاده الى الجنس انما هو بالنسبة الى الجزئيات الحقيقية ان الاختلاف
 والانفاد لا يحصل الا باعتبارها ولا يحصل بالنظر الى المخصص فقط لان
 المخصص يغير في التقسيم ثم الاجناس تترتب بمعنى ان يكون جنس جنس له
 جنس متصاعدة بان يكون جنس الجنس ما هو فوقه واعلم انه الى العالم وليس
 جنس الاجناس لانه جنس يجمع اجناس السلسلة اى لا يترتب الا الى
 نهاية والارزاق عدم تنامي اجزاء الكمية هو بطل كذا قالوا وزعم بعضهم
 والانواع تترتب بان يكون نوع له نوع متدالة بان يكون نوع النوع
 ما كتبه الى السافل اى الى النوع السافل ولا يجوز ان يترتب لا الى
 وفيه منع ونسب نوع الانواع لانه نوع لجميع الانواع في هذه السلسلة و
 انما كان ترتيب الاجناس متصاعدة وترتب الانواع متدالة لان
 الشيء انما يكون جنسا لما تحته فجنس الجنس يكون فوقه ونوعا لما فوقه
 فنوع النوع يكون تحته وقوله وبينها اى بين الجنس العالي والنوع السافل
 متوسطات ان اراد ان بينهما انواعا متوسطات يشكل بالنوع العالي
 وان اراد ان بينهما اجناسا متوسطات يشكل بالجنس السافل وان
 اراد ما بينهما اى بينهما امور متوسطة بعضها متوسط وبعضها
 جنس متوسط فضحته متوقفة على كون المتوسط بمعنى عام من كل
 لها والظاهر ان المصطلح هو النوع المتوسط ليس متوسطا لكونه بين
 العالي والسافل بل لكونه بين طرفين وان كانا متوسطين فالجسم ان
 جنس متوسط لكونه بين الجسم والحيوان كما انه جنس متوسط لكونه بين
 العالي والسافل لانه متمتع لجواز ان يكون جملة جنس متوسط لكونه

لكونه بين العالي والسافل بحسب الاصطلاح وان كان مقتضى اللغة اعم
 نعم يتجه ان الجنس المتوسط ليس جنس متوسطا لكونه بين الجنس العالي والنوع
 السافل وكذا النوع المتوسط ليس نوعا متوسطا لكونه بين ما بين الجنس
 المتوسط انما يكون متوسطا لكونه بين الجنس العالي والجنس السافل ولا يخص
 الا بان يتكلف ويقال براد ان بينهما اى بين العالي والسافل بين الجنس متوسط
 ذا اجناس متوسطة ومن النوع المتوسطات اى انواعا متوسطة ولا يخفى
 انه بعيد من العبارة الثالثة الفصل وهو من اصطلاح المنطقيين به
 بمعنىين احدهما وهو الاصطلاح القديم المميز للشيء ذاتا كان او عرضا
 وهو بهذا المعنى تناول الكليات الجنس ونزاهتها وهو الاصطلاح
 المعول المعدول اليه الذاتية لا يكون تمام المشترك بين الشيء وبين
 غيره وهو بهذا المعنى يتناول ما عداه من الكليات الجنس ويعرف بقوله
 وهو المقول اى المحمول بالفعل او بالامكان على ما عرفت واختار المقول
 على المحمول ليعرف اخرا وان ذكر في شرح الرسالة التسمية ان الثاني
 اخذ في ذكر الحمل في تعريف الفصل لان قولهم بان الفصل على لجهة النوع
 من الجنس يوهم ان الفصل لا يحل على النوع لا متناع حل العلة على المعلول
 فصرح بلفظ الحمل رفعاً للتوهم لان تلك التعللة صوغية كما لا يخفى
 على الشيء وهو ما يصح ان يجزئ عنه على ما هو اللغة والموجود ذواتها كان
 او خارجا على ما هو الاصطلاح فخرج عن التوفيق لثلاث الفرضية
 ودخل الجزئي في الكليات الجنس وخرج بقوله في جواب الجزئي والعرض
 العام على ما عرفت اى شيء هو خرج الجنس والنوع لان اى مطلب المميز
 الداخل الذي لا يكون جواب ما والى ربه الذي لا يكون عرضا عاما و
 بقى الى صفة فخرج بقوله في ذاته اى في حقيقة وبها حقيقته عرفه الجواب
 عما يقال اى شيء ان كان طالبا للمميز عن جميع الاغبار لا يقع الفصل

البعيد في الجواب وان كان طالبا للمميز في الجملة منع العرض العام والجنس
 بل النوع البينه ولا يتم الدفع بمجرد ان يقال اي مطلب المميز الذي لا يكون
 جوابا مالا انه لا يبق العرض العام وقد نبه باختلاف في ذاته مكان جوهري على
 ما هو المشهور على ان الجوهرين بمعنى الذات في الحقيقة وقوله في جواب
 اي شيء هو في جوهره يشمل الذي احبب له عن اي شيء حساس هو في
 ذاته او غير ذلك لانه كناية عن السؤال عن المميز كانه قيل في جواب السؤال
 عن المميز باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الخارج في قوله في ذاته متعلق بمفهوم
 الكلام لا يقال هذا الفصل داخل في قوله في جواب اي شيء هو وهو على ظاهره
 اذ ما من فصل الا وهو يقع في جواب اي شيء هو في ذاته غايته انه يقع
 في جواب سؤال آخر ايضا لانه نقول قيد الحثية معتبر في المقتضى التعريف
 فلو كانت العبارة محمولة على ظاهرها خرج الناطق من حيث انه مقول
 في جواب اي حساس هو في ذاته مع انه فصل من هذه الحثية وفيه
 منع يدفع الفطرة السليمة ولا يذهب عليك انه لو قال في تعريف الفصل
 الداخل المقول في جواب اي كان احصى وتعرف الى صفة او فوق واكثر
 الى تقسيم الفصل في قوله فان قيل اي الشيء علم ما يقتضيه لكون الكلام
 او النوع علم ما يقتضيه لاحقة عن المتشارك اي عن المتشارك في الجملة في
 الجنس القريب فتعريف اي فصل قريب لانه اسم القسم لا مجرد القسم والبعيد
 اي ان حيز عن المتشارك في الجنس البعيد فقط فبعبارة اي فصل بعيد على ما
 عرفت عن قريب وانما قيدنا الجنس البعيد بلفظ لئلا يصدق التعريف
 على القريب اذ ما من فصل قريب والا فهو يميز عن كل متشارك في الجنس
 البعيد ولو قال فان يميز عن المتشارك في الجنس القريب فتعريف والا
 فبعبارة لكان احصى مستغنيا عن اعتبار القيد لكن يجب جعل النفي واجبا
 الى القيد ولا يرد على القسمة فصل ما به لا جنس لها كما اذا تركبت من

احرين

احرين من وبين فان كلا منهما فصل لتلك الماهية يميزها عن المتشارك
 في الوجود لا عن المتشارك في الجنس لان القسمة استغنائية وتلك الماهية
 غير حقة بل مجرد احتمال عقلي فلا يقتضي تعريف الفصل ايضا بل قال
 على النوع في جواب اي شيء هو في ذاته من جنسه على ما ذكره الشيخ في الشفا
 لان مقتضى التعريف لا يسمع الا بتحقق نعم نوب عليه انه يخرج الفصل
 المقول على الشخص والصفة في جواب اي شيء هو في جوهره من هذه
 الحثية ويورد داخل في تعريف المتن موافقا لتصرف الشيخ في الاثر
 وانه لو كان الفصل عندهم هذا المعنى لم يتم بها فهم على اختصاص جزء
 الماهية في الجنس والفصل لجواز تركيب الماهية من احدين متساويين
 وذلك الجواز يكتفي في منع البرهان وان لا يضر في جميع القسمة والتعريف
 ولا ينفع في الدفع عن التقسيم ان القرب والبعد لا يجري في الفصل
 المميز عن المتشارك في الوجود لان كلا من الجزئين المتساويين للماهية
 يميز عن جميع المتشاركات في الوجود لانه قريب من الجزئين المتساويين
 لجنس النوع يميز النوع عن المتشارك في الوجود بخلاف الجزئين المتساويين
 لنفس النوع فان كلا منهما يميز عن الجميع فيكون الاولان فصلين
 بعيدين للماهية النوعية والاخران فصلين قريبين لها نعم لا يوجد
 فصل قريب وبعيد بالنظر الى ماهية واحدة في المميزات عن المتشارك
 في الوجود وبان عدم كون هذه الفصول داخلية في القريب والبعيد لا
 يوجب صحة قسمة مطلق الفصل الى القريب والبعيد على وجه الاستحالة
 شيء منها نعم لو قيل المراد بقوله فان يميز الفصل المميز عن المتشارك
 في الجنس صحيح التقسيم لكنه خلاف السواء وعنه من وجه بما قرئتم ان
 التقسيم آخر الفصل بقوله واذا نسب اي الفصل الى ما يميزه اي ذاته
 فانه التميز المعتبر في الفصل فيجب درجته نسبة الى الفصل فلا يتجه

خريف بان الجزئين

ان ان طوع بغير الضاحك والاشئ مع انه ليس بمقوم بالنسبة اليهما نعم
 يتجه انه ليس بفصل مقوم بالنسبة الى الشخص ولا الصنف مع انه يميز بينهما
 التميز فلو بد ان يرا دى يميزه نوع يميزه يقال المحقق في مخرج المطالع الفصل
 له ثلث نسب نسبة الى النوع بالتقديم والجنس بالنسبة والجنس بالجنس
 بالعلية والمراد بقوله مقوم فصل مقوم لان المقوم اعم من الفصل لان
 كل جزء للماهية مقوم لها فلا يكون قسما للفصل بل قسما له والى ما يميز
 عنه يفرز عنه يقال فرزت الشئ عن كذا وكذا عن الصالح ولا يخفى
 ان الجنس منطبق على مجموع افراد ففرز الفصل النوع عن هذا المجموع فانه
 يفرزه عن الجنس فالتا طوع يفرز الانسان عن الحيوان كما يقال فرزت هذا
 الغنم عن هذه القطيع فما يميز عنه يصدق على الجنس ولا حاجة ان يقال
 المراد ما يميزه عن النعمان فيه وبالحكمة بحيث جعل ما عبارة عن الجنس
 والا فيصدق على كل ان الفصل النبيلة والاعراض العامة انه ما يميزه الفصل
 النوع عنه مفع ان الفصل لا يسمى فصلا مقوما بالقياس اليه على ما عرفت
 وقوله فمقسم ليس قسما بل مقسما على ما عرفت فالنقدير فصل مقوم والا فلو
 ان المراد من قوله والمقدم العالي مقوم للسافل ان كل فصل مقوم للعالي
 فصل مقوم للسافل لان الكلام فيه ويقيم منه ان مطلق المقوم حيث كان
 او فصل مقوم للسافل ولا عكس وذلك ان تعتبر عموم الفاعلة والمفيدة ولا
 تنقيد بما يفيد فصل الفصل من التنقيد قال المص في مخرج الربا
 اى المقوم للعالي حيث كان او نوعا مقوم للسافل فجعل العالي والسافل
 من الماهية للجنس والنوع والظاهر ان الجنس العالي والنوع اسان لا اصطلاح
 فيه وليس للعالي المطلق معنى عام بل بحسب الاصطلاح على ان
 الحكم بعد هذا التكلف فاصدر لعدم شموله للمتوسطات بالنسبة الى
 ما اخبرنا والى ما فوقها فزاد سيد المحققين في التكلف وقال المراد بالعالي

الفوقاني وبالسافل التثنية والاشئ ان يحل العبارة على ما يفيد
 من غير تكلف ويعتمد فيما يبنى على انه يعرف بالمقابلة وانما كان المقوم للعالي
 مقوما للسافل لان العالي مقوم للسافل ومقوم المقوم مقوم والمراد بقوله
 ولا عكس انه ليس كل مقوم للسافل مقوما للعالي وحمل العبارة على هذا مع
 ان العكس لهذا الحكم في حرف الفين بعض المقوم للسافل مقوم للعالي كما
 ستعرف لما نعرف هذه العبارة في السنة ارباب التدوين جريا على مقتضى
 اللغة على ما يستفاد من بعض كتب المصن او جريا على الاصطلاح وقصدت
 العكس الحكمي ابدأ كما يستفاد من عبارة الكاتبة حيث قال من غير عكس كل والدليل
 على انه ليس كل مقوم للسافل مقوما للعالي انه يلزم كون العالي عين السافل
 اذ الكل من جميع الاجزاء فاذا اتخذت في مركبين فقد اتخذت اوا انه يلزم
 كون السافل جزءا للعالي لانه لو كان كل جزءا للسافل جزءا للعالي لكان جزءا
 الجزء منه ايضا فيلزم كون السافل جزءا للعالي وانه يلزم تسلسل اجزاء الماهية
 وذلك ان نقول لو كان الدعوى انه ليس كل فصل مقوم للسافل فصلا
 مقوما للعالي وقد سبق ان الفصل المقوم انما يكون بالقياس الى
 النوع مقام هناك دليل اخر وهو ان العالي ليس نوعا اذ كان المراد
 بالعالي الجنس اذ لا يلزم ان يكون نوعا اذ كان المراد ما يطلق عليه العالي
 منه الجنس او النوع او الفوقاني على اختلاف التوجيه بين في العبارة بل ثبت
 نفي العكس الجزئي ايضا على بعض التوجيه لان ليس هذا معنى قوله ولا عكس
 والمقسم بالعكس اى بعكس المقوم اذ كل قسم للسافل مقوم للعالي ولا عكس
 كليا بيان الاول ان معنى تقسيم الشئ هنا تقصيره في نوع وكل ما يقتضيه السافل
 في نوع يحصل العالي فيه والا يوجد الكل بدون الجزء ويبين الثاني ان بعض
 مقوم العالي ليس مقوم السافل اذ المحصل للعالي في السافل قد لا يحصل السافل
 في نوع اذ قد لا يكون تحته نوع وبعض مقوم العالي مقوم للسافل وهو قسم السافل

الرابع الى هذه نسبة هذا القسم خاصا لا ينفق للنقل من الوصفية الى الالائية
ويروى الى هذه والتذكير لقوله الخارج وكانه ميمز قدم على الجنس وهو المقول
جما بين الجزئين المحمولين للتعريف والتبعا على هو الحق من ان تعريف الجنس لا يجب
فقد المقول بل للكليات الخمس وقوله على ما تحت حقيقة واحدة فقط اخرج الجنس
وفصله من كل وجه والعرض العام وبقي النوع الحقيقي وفصله من كل وجه اخرج
كالجنس فصله من وجه بقوله الخارج وهذا تقدير يدعي يظهر منه ضعف ما وافق
الحق المحقق الرازي حيث ذكر في شرحها على الرسالة السمية ان قيد فقط اخرج الجنس
والعرض العام وقول عرضيا النوع والفصل ما تحت حقيقة واحدة ليس جميع ما تحت
حقيقة واحدة فقط والا يكتفى بالخاصة الشاملة وكذب قولهم كل خاصية نوع خاصية
جنس ولا ينكس وربما يكون عونا عاما لما تحت وربما لا يكون بل اعم من الجميع بعض
فيشمل الى هذه الغير الشاملة ايضا ويرد على التعريف خاصية ذات الواجب فانه ليس
مقولا على ما تحت حقيقة واحدة اذ لا مابية لذاته الا قدس بل هو بسيط لا ينقسم
الى المابية والشخص الا ان يقال المراد من الحقيقة اعم من الغنوم الاستمى
والمابية الحقيقية وفي هذه ذات الواجب معول على ما تحت حقيقة واحدة هو
مفهوم الواجب والعدم الى غير ذلك لا ينشأ من التعريف بالخارج المحض حقيقة
واحدة بالقياس الى بعض ما عداها مع انها خاصة لا انشغال اطلاق الى خاصة
عليه بالاشارة الى الغلطى فانها تطلق على معنيين ثانيا منها التخصيص بالشيء بالقياس
الى بعض ما عداه والموقوف بها الاعتبار في الكليات الخمس المعنى الاول ويخص بالخاصة
المطلقة كالتالي بالخاصة الاضافية ومن عرفها بالخارج المقول على ما تحت نوع
واحد فقط فان كان ممن جعل الخاصة مختصة بالنوع الحقيقي كما نقل المصنف بعض
التأخرين في شرح الرسالة السمية فلا غبار على تعريفه بل على مذهبه وان كان
تم جعلها ملا لخواص جميع التي هي جنسية كانت او نوعية والنوع في كلامه
بمعنى الحقيقة فلا يتبع عليه ما قيل انه لا يشمل خاصة الجنس العام نعم

هذا التعريف

هذا التعريف او كلفه عن اللفظ المشترك وقس عليه تعريف الناس الى الوصف
العام بقوله وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها وغير عليها راجع الى حقيقة لا
حقيقة واحدة اذ لا يحسن عطفه وعلى غيرها على حقيقة كما لا يحسن رجل واحد وغيره
تأمل وربها سس العرض العام مطلقا صرح به الشيخ في الاثبات والعرض هنا
بمعنى العرض لا بمعنى القابل للجدهر وان توهم بعض المنطقيين لالتباس بين ما
يوجد للموضوع وما يوجد في الموضوع مع ان كل موضوع يفتح وكل منها اى من
الخاصة والعرض العام ان امتنع انفكاكه عن الشيء بمعنى ان بدوم مصاحبة
الشيء ويمكن ان يعلم سبب دوامها فلا دم حتى لو دام مصاحبة محتمل
ولم يكن ان يعلم سبب كان عرضا مفارقات كما لا لازم في امتناع الانفكاك
اذ لا بد المدوام من عللة مقتضية للزوم كذا في شرح اشارات المحقق الطوسي
والذي صرح به سيد المحققين في حواشي شرح الطالع ان المفارقة لا بدوم واذ
كل ما يتم لازم بتبعية المفارقة الى الدائم الدائم على غير ما في الوجود وهو اوفق
بضمير التعريف وتكون كل منها لازما ليس للتسمية كل منها به حتى يكون مشتركا
لفظا كائنا ومن العبارة بل كونه لحد مشترك بينهما وهو عرض يتنوع انفكاكه
عن الشيء في خلافه على المراد ليس بمطلوع بل بالصفة بذاته البعد وانما عدل عن تعريف
بما يمنع انفكاكه عن المابية لعدم ما يقتضيه من كلامه وهو تعميم الحكم بالنظر الى
المابية ووجود ما ينفية وهو خروج لازم الوجود وهو تعميم الشيء الى
نفسه مابية في قوله بالنظر الى المابية والوجود لكنه لزمه ان التعميم غير قاصر
اذ لا يخصص ما يمنع انفكاكه عن الشيء في لازم المابية ولازم الوجود لانها
كلية لازم بالقياس الى المابية فيخرج لازم الشخص من حيث انه لازم الشخص
عن التعميم ثم لازم المابية على ما حققه سيد المحققين في حواشي شرح الرسالة السمية
ما لا ينفك عن المابية في شيء من الوجودين ولازم الوجود ما لا ينفك عنه في الوجود
الخارجي فقط وليس لازما ذاتيا وليس معنى لازم المابية ما لا يدخل في زومه

اللائع

لزوم

للوجود اذا لم يمتنع لزوم مع قطع النظر عن الوجود ويكون هذا التحقيق ان لا
 يكون السواد لازما للوجود لان الانسان لا يلزم الالبان في وجوده الخارجي
 بل مستفاد منه ويدفعها الى المص في شروح الرسالة الشمسية من ان
 لازم الوجود ما يكون لازما باعتبار وجود الشيء وعارض من عوارضه فيه
 على انه يكفي في لازم الوجود ان يكون لازما قهريا فيه ولو باحتياج عارض ولا
 يجب ان يلزم احد الموجودين مطلقا وقد ذكر بعض من يوثق به في شروح
 هذا الكتاب ان اللازم تفصيل الى لازم الماهية واللازم الوجودي فانهما
 لازم الماهية بمعنى لازم النوع ولازم الوجود بمعنى لازم الشخص وسواء لازم
 الوجود للانسان في هذا المعنى وكذا قيل انه ليس لازما لماهية الانسان بل
 لوجوده وشخصه واعتراض شروح القسطاسي بان السواد لا يلزم الجبني
 اذا استحيل وجود جبني ابيض وجواز زوالها بغيره واجب بان
 المراد بالجبني المتميز بالمزاج الصنف سواء كانت بالجبنة او غيرها وان المراد بالسواد
 تونه اسود بطلعه والتخلف لرض لا ينافي في ذلك على انه يمنع كون المرصين جبني
 لانه لم يبق على هذا المزاج ولا يخفى ان حمل السواد على اقتضاء طبعه السواد
 بعيد جدا وقد بين تفصيلي اللازم الى بين وغيره بين يقولون يلزم تصور
 من تصور اللازم ومن تصورهما الجزم بالزوم وبما غير بين بخلافه ووافق
 في ذلك ما ذكره الكاتب في جامع الدفاني حيث قال اما البين ففسره باثنين
 احدهما اللازم الذي يلزم من تصور الماهية تصويره والثاني اللازم الذي يلزم
 يلزم من تصور تصور الماهية الجزم بالزوم والاول اخص من الثاني واما غير البين
 بالمعنى الاول فهو الذي لا يستلزم تصور الماهية تصويره بالمعنى الثاني لا يكون
 تصورهما كافيا في جزم الذين يلزمه الماهية بهذا الكلام لكنه لما جمع بين القهين
 الاستزاد اسمي قسميهما وقع خلل بين في البان حيث صار المراد غير بين بل
 غير محتمل للعبارة اذا المفهوم ان البين المفهوم المراد غير البين ما خلا عن

لازم
 ولذا

والسواد

التفصيل

المفهوم

المفهوم المراد حتى لا يكون اللازم الذي يلزم من تصور لزومه تصويره وقد
 يكفي تصورهما في الجزم بالزوم غير بين ولا يصدق في غير ترتيب بين بل
 اللازم الاعلى ما يستلزم فيه تصور الماهية واللازم تصور النسبة لان الجزم
 بالزوم لا يتصور بدون تصور النسبة فلو لم يستلزم ما تصور النسبة لم يستلزم
 الجزم به وقد تردد سيد المحققين في حواشي شروح الرسالة الشمسية في ان التوفيق
 على ظاهره او محمول على ان اللازم البين ما يلزم من تصور تصور الزوم
 وتصور النسبة بينهما الجزم بالزوم اعلم انهم فسروا البين بما يكفي تصويره وتصور
 المفهوم في لازم الزوم وغير البين بما يحتاج فيه الجزم به الى وسط الوسط
 فيما بينهما ما يترتب بقوله لانه حين قال لانه كذا فخرج عن القسمين اللازمين
 في الجزم بالزوم الى حدس او تجربة او غير ذلك فتكلف المص في شروح الرسالة
 الشمسية لادخاله في البين وقال المراد بكفاية الزوم واللازم في الحجة
 الى الوسط ولما كان تطلفا جدا وان التكلف في الوسط بجعله غير المصطلح
 اصطلح وتمايد باختار الكاتب انشره في هذا الكتاب واعترض عما ذكره في شروح
 الرسالة الشمسية واهاب واباك وان تجعل منزهة هناك ايضا ذكر في
 فيما لا يشك البان ولا يصبية اللسان ونجدة الاذان والافلح ان لازم الماهية اقالم
 يكن من الزوم في احد الموجودين بينه في الاخر كان غير بين فالمراد بالجزم بالزوم
 الجزم بالزوم الذي اللازم لازم باعتباره وقوله والاعطف على قوله ان
 امتنع انفكاكه اي وان لم يمتنع انفكاكه عن الشيء لاف الوجودين ولا الوجود
 فعرض مغاير في سبتي به لكونه خارجا ممكن المغايرة لانه مغاير بالفعل فبما
 اليه قوله يدوم او يزول بسرعة او بطو ومن قال العرض المغاير في التمايز
 الزوال او بقاء فكلما قاصر غير حصر الان يقال لما رأى ان كل
 دائم لعله الدائمة لازم حصر المغاير في التمايز ويرد على هذا التفسير خروج
 مغاير فيمكن صدق من العروض ولم يصدق عليه اصلا ابداء واذا اولم

يصدق عليه في بعد ازمنة الوجود وبعد عروضة لم يفارق ابد الفاعل المجرى
يدوم او يفارق دائما او ينبت ولا يزول او يزول بسرعة او بطء **خاتمة**
ما بحث الكتاب له نسبة الى السابق كونه اللاحق حيث بين ان الكلي
والالفاظية لها معان اخر بل المعاني الستة لها الفاعل فخصه ان المركب
منها ومن لفظة المنطق وبين ان الكلي الطبيعي موجود اذ في توضحه لا اقل
وهذا الذي سعى اليه في كتب الفن والا فهو علم اخر وتركه اليه
عن وجود المنطق مع انه في توضحه مفهوم المنطق لان القاعدة هي التوضيح
بالامثلة وجعل المصن ترك البحث عن وجود الاخرين لمزيد غموضه والاب
الثلاثة مع اسامها جازمة في الجزئي الحقيقي صرح المصنف في شرحه ان
وقانه لم يستغنى اليه هنا لفظة الاهتمام بالجزئي ولا فناء في جريان الاعتبارات
الثلاثة في جميع المصطلحات الا ان التسمية توقفا مفهوم الكلي من حيث
هو يسمى كليا منطوقا لانه في ذاته المنطق او المنطق ولانه موضوع
مسائل المنطق والمنطق مفهوم الكلي من حيث هو موضوع لفظة كلي طبيعي
ووجه عروض الشيء كما يضيح عنه المقام فليطلب فيما يسط فيه الكلام
والنظر هو ان الحيوان من حيث هو كلي طبيعي وعليه نفس وتعبه للحق
الرازي انه لو كان كذلك لم يبق فرق بين الستة وحق ان الطبيعيات
هي الامور المعروضة للمنطقيات من حيث هي معروضة لها واول المصن
عبارة القوم وتكلمت في تحلف في جعلها على ما حققه فالمراد بقوله معروضة
طبيعية ان العروض من حيث هو موضوع يسمى كليا طبيعيا اذ ان العروض
كما يقضيه كلام القوم هذا وفيما ذكره المحقق الرازي من انه لو كانت رسم
الطبيعيات الماهية من حيث هي لم يبق فرق بين الستة نظر لان الكلي
الطبيعي الماهية من حيث هي هي مطلقا والجنس الطبيعي طائفة من
الماهية من حيث هي هي فخصها العروض للجنس المنطق وبهذا

بهم

بحث شريف

بحث شريف لا نجد من غيرنا خلا علينا ان تشير اليه مع ضيق المقام وهو
ان ظاهر عبارات القوم ان الكلي الطبيعي الحيوان من حيث هو هو ويزنه
اما كون الكلي مشترك لفظيا بين مفهومات متكررة متعقبة الملاحظة تفصيلا
كما يقضيه الاشتراك اللفظي بل متعذر بها واما كونه موضوعا بوضع عام
لنكل من تلك الامور المتكررة المتعقبة الملاحظة بمفهوم عام وبكذبه انه لا يقصد
مستوعدا لخاص وبداخل عليه الكل بلا كلية فالحق انه موضوع لمفهوم
كلي صادق على معروضات الكلي المنطوق هو مفهوم معروض المنطق كما هو
مقتضى ظاهر عبارته وشعر به بعض عبارات غيره ايضه واذم ان لا يشار
اشارات الكلي الطبيعي بكونه جزءا من الشخص عن اشارة المنطق كيف واخر ادها
متحدة ومفهومها ليل يجرى في الاشياء كما لا يخفى والمتبادر من قوله
والجميع عقليا اي يسمى كليا عقليا مجموع الطبيعي والمنطق فيبزم اعتبار المنطق
في مفهوم العقلي مرتين على سبيل التبيين والقيدية للجزء الاخر ولا يبعد عن القول
اعتبار الشيء عارضا لجزء مرة وجزء مرة اخرى ويستقيم الحيوان المعروض
للمناطع الناطق فلنحمل عبارته على ان المجموع المركب من ذات الطبيعي
والمنطق عقلي حتى يكون العقلي الحيوان الكلي لا الحيوان المعروض للكلي
الكلي والعقلي المركب من الطبيعية ومفهوم الكلي المنطق لا الخصوصية كما
هو المتبادر من البيان المشهور لما عرفت وكذا الانواع الستة لا انما ظاهرا
معان ثلثة ولها الفاعل فخصه مركبة من الالفاظ المذكورة وقيد
المنطق ولغيرها الاخرين المركبة منها وقيد الطبيعي والعقلي ووجود
الكلي الطبيعي فخصه فيه واستدل بعض المحققين على النقص وحق ان
ليس الموجود الا الاشياء فان المصن في هذا التحقيق مع ضرب ثبته
على ايمان التوفيق بين المتألفين وقيل والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود
اشياءه فليحمل القول بوجوده على هذا المعنى حتى لا يتألف ما هو الحق

الافاضات

من نفي وجوده وتعيين ذلك بان المذهب ان الكلى الطبيعى نفسه موجود على ما يستفاد من كلام الشيخ في اول النمط الرابع من الاثلاث موافقا لكلام ما سبقه من الحكماء لا انه موجود بوجود اشئى صحتى ان الموجود الواحد قام بالكلين فالجواب والمذهب ان الكلى الطبيعى موجود بعين وجود اشئى صحتى هذا ولولا ان فصل الفصل المقام في شرح الرسالة الشريفة ما يكتفى وجود الطبيعى بغير وجود اشئى صحتى لا يمكن ان يكمل قوله بمعنى وجود اشئى صحتى على ما نقل الشيخ في الشفاء ولا يذهب عليك ان الاوفى بالقول بوجود الطبيعى كونه الماهية من حيث هى اذ الموضوع للمنطق من حيث هو موضوع لا يوجد في الخارج الوجود اشئى صحتى هذا كلام اجاب يقضى تفصيله مما آخر زرقانه ثم ذلك مع حظ او فرما فرغ من تحقيق الكليات الى مقصد منه التمكن من معرفة الموضع الذى هو المقصد الاقص من باب التصورات نخرج في فصل الموضع وقال موفى الشئ بالاضافة تبينها على الاضافة وجود اعتبار قيد الحيشية في تعريفها كانهما كذا في الاضافات ما يقال اى يكمل عليه يكمل الشئ موضوعا ذكرنا لا حقيقيا اذ المقص بالتعريف المفهوم والموضوع الحقيقى للموضع الاخر والمجمل على الشئ قد يقصد به اضافة اعتقاد وثبوت الشئ وهو الاكثر وقد يقصد به اضافة تصوره كما يقال زيد يهدى الرجل الفلان ومنه حمل كلمة مقول في الجواب فاخرج الاول بقوله لافادة تصوره والمراد اضافة للبدء تصوره لان التعبد هو المبدأ والمعرف مقدر كما يكمل قبل اوفى حكم المبدء في عدم وجوب اجتماعه مع الموضع لانه كثير ما ينشأ مع بقاء الموضع فنية الاى اذ اليه حيازا وهو من غير قرينة من المفهوم حيازا فاحتمال كون اضافة الاضافة الى تصوره اضافة الى الفاعل اسر لافادة تصوره ما يقال تصور الشئ واجب الاهمال وما قيل ان المراد اضافة القول لافا

يشمل

يشمل الموضع الذى يحصل الان من نفسه من غير تحلف مقول غير مقبول وبهذا ظهر وجه العدول عن التعريف بما يفيد تصوره تصور الشئ واما العدول عن التعريف بما يستلزم تصوره تصور الشئ اذ كثيرا ما يتصور الضاحك مع الفطن عن الان لا لما قبل من انه يصدق على المستلزم بغير النظر والاصطلاح باعتبار كونه على وجه النظر عنه واعلى الشهاد ان نظر الفطن في طرق النظر تحلف لان ما نحن فيه ايضا يصدق على المجمل على الشئ لافادة تصوره الاعلى وجه النظر كما يستفاد من اثناء ما اوضحنا به التوفيق والاصطلاح وما يتضمن هذا التوفيق من التصريح بتحقيق الحمل بين الموضع والموضع وهو المذهب له وعدول عن كل تعريف خلا عنه وانكره سيد المحققين قدس سره وقال ان التعريف تصور محض لا حمل فيه ومن اراد تطبيق التوفيق على هذا بان المراد ما يمكن ان يكمل على الشئ لافادة تصوره فقد جعل التوفيق شأنا ملا لاعتبار اكثر من ان يحصى وهذا اظهر من ان يخفى ويؤيد اعتبار الحمل كون تركيب الموضع والموضع تركيبات تاما ليصح السكوت عليه مع خروجه عن اقسام التثنية الانشاء فيكون خبرا ويؤيد نفيه ان الموضع غير ثابت للمفهوم بل لافادة وهو غير ملحوظ في تركيب الموضع والموضع ثم هذا التوفيق يشمل التوفيق باللام والاختصاص بل المبين ايضا وكذا التوفيق بالساوى والاختصاص والتزام كونها موفيات الا انها سقيمة بكتب قوله وشيظ الا ان يصرف عن الظاهر ويقتصر بالشرائط صحة او يقال المراد بقوله لافادة تصوره ترتيب الاضافة عليه بان يكون اللام للماقبة لا للمفروض فيخرج ما لا يرتب عليه اضافة التصور فاعدا التعريف باللام فبفتح بان المراد بتصوره تصور مخصوص وليس لك ان تعدل لا يصح تعريف الموضع لانه تعريف بالاختصاص لان موفى الموضع من مطلق الموضع وفرد من افراده لانا نقول بهذه الاخوية لانه في المساواة اذ مرجع المساواة الى موجبين كليتين

تصور

بها نحن فيه كل موقف ما يقال على الشيء لافادة تصويره وكل ما يقال على الشيء
 لافادة تصويره فهو معروف ولا ريبه في صدقه والاختصاصية المنفية لهذه
 المساواة خرجها الاموجبة كلية وسالبة جزئية بها فيما نحن فيه كل ما يقال
 على الشيء لافادة تصويره معروف ليس بعض ما يقال على الشيء لافادة تصويره
 معروف ولا شبهة في كذب السالبة والمراد بالاختصاصية المعبرة اشتقاؤها ما ينشأ
 المساواة ولذا صح ترويج نفيها على الشرائط وبشرط اي نفس الموقف ان صحته
 ان يكون مساويا في الصدق وهو المتبادر من المساوي في اطلاقهم فلذا اطلقنا
 ولم نقيده كما قيده في المساوي معرفة اجلي صفته مساويا او حكم بعد حكم و
 يرد على الشرائط كونه اجلي انما هو ضروري معرفة الموقف قبل الموقف فاذا عرف
 شيء قبل شيء صح معرفة سواء كان اجلي او اخفى ولا موجب لاشتراط كونه
 اجلي ويمكن دفعه بان المراد بالاجلي من الشيء ما يمكن معرفته قبل الشيء
 وبالمساوي لا يمكن معرفة الا معه وبالاخفى ما لا يمكن معرفته الا بعده فيصح
 ان يكون احران كل منهما اجلي من الاخر فاذا عرف احدهما قبل الاخر صح تعريف
 الاخر به واذا وجب ان يكون الموقف مساويا فلا يصح اي التعريف المشار
 اليه بالسابق بالاعم اي مطلقا اذ هو المعروف اليه عند اطلاقه واخص
 الاعم يشمل البيان الاعم من وجه ذلك عكس ذلك وكذا لا يصح بالبيان
 بالطريق الاول كيف وهو ابعد من المساوي ولم يتعرض لان اعتبار
 الحمل في الموقف يدل على فساد التعريف بالبيان لعدم استقامة الحمل
 وقيل لم يتعرض لخروجه من المعروف يتمكن من دفعه اننا ظرنا مل والمراد
 بنفي الصحة انما نفى صحة تقابل السقم ان حمل الاشتراط على نفس الموقف
 واذا وجب ان يكون اجلي فلا يصح التعريف بالاخص لانه اخفى بدليل
 ان شروط الاخص اكثر اشد من فوجوده اقل وما وجوده اقل اخفى
 على ما قيل وللمناقشة في كل من تلك المقدمات سبيل وبالمساوي
 معرفة

بالجنس

معرفة والاخفى والتحقيق انه يجوز التعريف بالاعم وبالاخص اذ قد يكون معرفة
 الشيء بالوجهين نظرية فيجب ان يكتب به بالمعرف الاعم وبالاخص فلو حصل اسم
 المعروف والمعرف الصحيح بالمساوي بحسب الاصطلاح لم تنف مباحث التصورات
 بحسب التصور وقد نقل عن المعلم الثاني التصريح بتصريح التعريف بهما في كنه المدخل
 الاوسط وقد اشار الى جواز التعريف بالاعم بقوله وقد اخبر بالاعم وكما ان انفسر
 عليه لانه لم يبلغه القبول بالاخص ان كان نادرا الوقوع والتعريف بالفصل التعريف
 تحديده والفصل التعريف الذي عرف به حد وحل التعريف على الموقف باثني عشر قوله
 بالفصل التعريف وحل الحد على التقدير كالرسم على الرسم وان جاء بمعنى المصدر
 بدليل اشتقاق حدوده وسموه كما لا يخفى على المتبحر لكلامهم لا يلائم الوصف
 بالتام لكنه الوجه التام فعليك به وتعريف الحد بطريق التعريف بالفصل التعريف
 تعريف بالاخص كما ان تعريف الرسم بقوله وباني حد رسم كذا وكذا لا يصح
 جعلها بهذا التعريف مقسما لقوله فان كان اي التعريف بالفصل او التعريف بال
 بالتعريف الى حد مع الجنس الوجب فقام اي في حد علم او رسم تام اذ الاسم هو
 الحد التام والرسم التام لا مجرد التام وذلك ان تعريفه تام لكن السبق
 اوفق بالسابق والا فاقص هو كالتام وتصح البيان بغضى التكاليف لا يتقبلها
 لسان الانسان ولا ياذن باستماعه اذن من الاذان فالاول ان يعرف عن
 الاهتمام بالتفصيل المقام ولا يلتفت الى تطبيق الكلام فيقال ان الشهادة
 التعريف بمجرد الذات حد فان كان بالجنس والفصل التعريفين فقام
 وان كان بالفصل التعريف وحده ادبه وبالجنس البعيد فقام قص ولعرض
 رسم فان كان الجنس الغريب والخاصة فرسم تام وان بالجنس الى حد
 وحدها او بها وبالجنس البعيد فرسم ناقص وبقي هناك رسم اخر حقيقة
 بالاعتبار ذكره في الاعتذار عن تركها ما لا يعتد به ولا يلتفت اليه والاولا
 قال المحقق الرازي في شرح الرسالة التسمية وطريق المصنف في الاقسام
 الاربعة

الاربعة

ان يقال التعريف اما بمجرد الذاتيات فاما ان يجمعها وهو الحد التام او بعضها
وهو الحد الناقص واذا لم يكن مجردا فاما ان يكون بالجنس القريب والخاصة
وهو الرسم التام او بغير ذلك وهو الرسم الناقص وفيه نظر اذ يدخل على الرسم
النقص التعريف بجميع الذاتيات والخاصة مع انه رسم تام اظهر من الحد التام
بل فيه الحد التام بجميع الاجزاء بجميع الاجزاء الغير المحددة كتعريف البيت بالجران
والسقف وطريق المصراع يقال التعريف اما بمجرد الاجزاء وهو الحد فان كان
بجميعها فهو الحد التام والا فهو الحد الناقص واما بمجرد الاجزاء فاما ان يكون
بالنقطة مع جميعها او مع الجنس القريب فرسم تام والا فرسم ناقص هذا اذا لم
التعريف ببعض الاجزاء الغير المحددة والعرض اما لو تحقق جواز تحقق الحد
اذا انتظم مع عرض فغيب نظر اذ كونه رسما ناقصا عندهم غير معلوم فقد
انحط التعريف بالاجزاء الغير المحددة في الحد التام اذ لم يمكن الاقتصار فيه
على البعض بل لا بد من الجميع فاما ان يكون وحدها فهو الحد التام او
مع اعتبار عرضي فهو الرسم التام الاكل وقد نقل عن الشيخ جواز التعريف
بالاجزاء الخارجية وحمل سيد المحققين ذلك على كلام الاسس على ذلك التوجيه
وقيل انها خلاصة كلام المتأخرين لقلة مدخلية الصناعة فيه لعدم مدخلية
الصناعة في جزئية الصورة اذ بمجرد تمثيل الاجزاء الخارجية تحصل الماهية
من غير لزوم ترتيب تشكيل الفن صحة بخلاف التعريف بالامور المحددة
فانه قد يجب فيه تقديم الاعم واعرض عليه بمنع وجوب تقديمه انما هو امر
البيع اذ تقديم الاعم يكونه اعرف انب انما يتأخر بالصناعة فللصناعة
مدخل في تحصيل الصورة على الوجه الانسب ويمكن دفعه بان التحصيل على الوجه
الانسب نعم يتجه ان تقديم الاعم الاعرف في الجزء الغير المحددة ايضا انب وكما
ان الاعمية بحسب الصدق يوجب الاعرفية فكذلك الاعمية بحسب التحقيق فتقبل
الاولى في توجيه تركه ان لا مدخل للصناعة في تحصيل الاجزاء والى رتبة بخلاف

الاجزاء

الاجزاء الذهنية اذ ربما يلتبس بالعرضيات والتمييز بقوانين الفن وفيه
ان الاجزاء الخارجية اذ لم يتميز عند الحس انما يحصل بالتحليل فربما
يقع الخطاء في استحصاها فلا يحصل على وجه الصواب بدون الصواب
بدون الصناعة فلا وجب ان تركه لقلة اذ لا يجري في الاجزاء غير المحددة
التعريفات الناقصة فتنبه وقلة استقار حيث لا يوجد في العلوم وقد
معتبر في الحديثة ذاتية المميز وفي الرسمية عرضية وفي التمام الاشتغال على
الجنس القريب وحمل عبارة المتن عليه مسافح ولا يجوز التعريف بالالفظ
الغريبية اذ لو فسر لكفى تفسيره بدلا ولولم يفسر لم ينتفع بالتعريف والتشكيل
بانه اذا جاز في الاستدلال اعتبار المقدمة النظرية ثم بيانها فليجوز في
العرف ايراد الماهية بدفعه ان التفسير يعني عن اللفظ القريب بخلاف
بيان المقدمة النظرية فانه ربما يكون بحيث لو وضع مقامها لم ينتظم
دليلا مع باقي المقدمات ولا يجوز ايراد اللفظ المشترك والمجاز من
غير قرينة واضحة وانما لم يتعرض الكتاب بهذه الامور لانه وضع الفصل
لخص بيان الكاسب ولا مدخل لهذه الامور والكسب وانما هو متعلق
بطريق الافادة والاستفادة فحقيق بان يذكر في المقدمة ومباحث
ولم يعتبروا اي المنطقيون والمراد جمهورهم بالعرض العام لانه لا
يفيد التمييز ولا الاصلاح على الدار فالعرض له في باب الكلمات لزيادة البصاح
ما يقابل من النقص الماهية في الكسب وليأتى التنبيه على عدم اعتباره
والتحقيق اعتباره لانه يفيد كما لا يخفى التمييز لا يستفاد وبدونه وقد جيز
في الناقص اي التعريف الناقص يشمل الحد والرسم ان يكون اعم
وانما فصل بينه وبين الحكم بين صحة التعريف بالاعم مع انه متصل به
لتوقفه على معرفة الناقص الاعم ويمكن دفعه بان العارف على الوجه
الاخص تعريف الاعم لجموده ومعرفة جواز كون الناقص اعم كاللفظي

اي قال تعريف اللفظي ومن البين ان التعريف الاعم هو اننا نقص
 لغوية الفصل العريب والخاصة فالمراد اننا نقص اللفظي فاننا نقص التمثيل
 لا التفسير وانما مثل باننا نقص اللفظي لا التفسير لا وقوع الاعم في التعريفات
 اللفظية بهذا اذا كان التعريف اللفظي تعريفيا بالتحقيق كما يصح به في الترخ
 واما اذا كان ماله التصديق ويكون المقصود بقوله اللفظي الاسد
 ان لفظ الفخضر موضوع للاسد ولا يكون تعريفيا بالتحقيقة وكان ما يقصد
 به تحصيل مفهوم الاسد مثلا تعريفيا اسما كما ذهب اليه سيد المحققين وكذا
 فالكلام تنظير ليس التعريف اللفظي تعريفيا فضلا عن ان يكون ناقصا
 وفوق بين الاسمي واللفظي بان الاسمي لا يجوز ان يكون بلفظ واحد
 كما ان اللفظي لا ينبغي ان يكون مركبا وما حد مرادف لم يكون معلوما لان
 دته للتفصيل ووضع المفردات للجملة ما وبان الاول يخص الاسماء
 والثاني يعلم الالفاظ حتى انه يصح تعريف المرادف بالتعريف اللفظي وبان
 الاول انسب بالمفردات الاصطلاحية والثاني انسب بالمفردات
 وتلك ان تزيد في الفرق تأمل وقد خفي وجه الفرق الاخير عند الفرق وتو
 فيجبه ان قصد اللغوي بيان مفردات الالفاظ تد اولت الايدي تلك
 المفردات حتى لا يكاد يوجد حتى طلب لا يشرك صاحب البيان في موقتها
 فليس القصد الى تصويرها بل الى بيان وضع الالفاظ بخلاف ارباب
 الاصطلاح فان قصدهم الى بيان مفردات مخترعة لا تخطر القلوب
 الا من قبلهم فمقصودهم تصوير المفهوم وقوله وهو ما يقصد به تفسير
 مدلول اللفظ انما يساوي التعريف اللفظي لو كان مطلقا بيان
 مدلول اللفظ تعريفيا لفظيا واما على تحقيق المحقق في واعم لصدقه على الا
 بل مبين اللفظ وكيف ولم يقصد به تفسير المدلول وببانه لظهوره عند
 المحن طلب بل بيان اللفظ موضوع له الا ان يتكلف ويقال المراد تفسير مدلول

اللفظ

نو

30
 اللفظ ومنهم من اطلق لتعريف المعر ولا طائل للكلامه فقال قولنا الفخضر
 الاسد اريد به ان لفظ الفخضر موضوع لمفهوم الاسد فليس من
 المطالب التصورية ولو اريد به تصوير مفهوم الاسد وتحويله في نفس السامع
 كما اذا قلنا الفخضر موجود فلم يخبر السامع من الفخضر معنى فغيرناه بالاسد
 ليحصل له تصور معناه فلذلك عدت من المطالب التصورية كيف وقد
 عكس القدم تقدم مطلب الاسمية على جميع المطالب بانه ما لم يخبر معنى اللفظ
 لم يكن التصديق بوجوده فلا يتمنى طلب حقيقة ولا التصديق بهيئة
 المركبة فان ذلك الكلام انما يتم اذا كان التعريف اللفظي داخل في مطلب ما
 والتفصيل ان التصورات مراتب ادناها ان يستخرج في المدركة صورة
 مخزونة بواسطة لفظ موضوع بازائه فان حصل ذلك ابتداء فلا يتصور طلب
 كما اذا اطلق لفظ موضوع بازاء معنى الى العالم بالوضع فمفهوم معناه وبهذا لا يدخل
 في سلسلة المطالب لعدم الطلب وان حصل بعد الفهم لفظ لم يعرف معناه
 لهذا يتصور الطلب وما يجب به عنه تعريف لفظي والفرق منه
 احصاه صورة مخزونة وهو منزلة التصور ابتداء الا انه من
 حيث مسبوق بلفظ لم يخبر معناه فمقصوده فيصح طلبه عنه من مطلب
 ما واعلم بان يستعمل صورة غير صلة في الخزانة وفيه مراتب متفاوتة
 انزها وثبها تصويرا لكنه وذلك بالحد التام في التعريف اللفظي داخل
 في المطالب التصورية هذا كلامه ولا يذهب عليك ما فيه اما اولا
 فلان احصاه صورة مخزونة ليس كسبب حتى يكون التعريف اللفظي
 تعريفيا واما ثانيا فلان المستحضر للصورة في قولنا الفخضر
 الاسد لفظ الاسد مفهوم فلا يتصور تعريف اذا الاسد ليس
 محجولا على مفهوم الفخضر حتى يصح موقاله واما ثالث فلان معنى
 تقدم مطلب ما على المطالب لعدم تصور مفهوم الشيء من حيث هو

على التصديق بوجوده وعلى تصوره من حيث انه موجود وعلى التصديق بثبوت ط
 شئ له ولا يحصل عن قول الغضنفر الا قد تصور مفهوم الغضنفر حتى يكون
 من المطالب التصورية بل التصديق بوصفه له وانما يجب به عن قول
 الغضنفر ليقاد بافاده وصفه انه لم يكن مجهولاً للسائل ولم يكن مستحقاً
 بان يسأل عنه بما في القضية في اللغة كالفصل الحكم وحسب القضاة
 نقلها الاصطلاح للمناسبة الظاهرة الى مفهوم اجب الى فصل قوله
 قول يحتمل الصدق والكذب والقول في عرف هذا الفرض المركب وشبه
 ان يكون المركب المعقول لان نظر الفرض بالذات في المعقول حتى يكون المفرد
 قولاً بالعرض كما يصح به اساس الاقتباس على عكس المركب على ما سمعت
 وكانهم لذلك التزموه في تعريف القضية والقياس وانزوه على المركب
 فمن قال القول يرادف المركب فكانت محجة ومع احتمال القول الصدق
 والكذب ان يتردد الذهن اذ انبأ اخذها الى مفهومه ولا يجوز بمجرده
 ملاحظة وملاحظة مفهومه قالوا الضرورة الذهنية ما يكون تصور طرفي
 النسبة كافياً في جزم العقل بالنسبة بينهما في الامكان الذي لا يمكن
 فيه ذلك ويرادفه الاحتمال فلا يرد الاخبار التي يتعين صدقها او
 كذبها المتعين الواقع فيها المعقول لتقرر صدق الخبر وتعلق المنفعة
 من كل واحد او اولية الحكم عند كل احد لان مجرد ملاحظة مفهوم
 الخبر والصدق او الكذب لا يوجب الجزم فيها بل الموجب له ملاحظة
 الواقع حتى يتوقع النظر عن الواقع بقيت صحتها وبها حققنا ذلك
 ظهوراً ان احدهما ان ما استلزم في دفع انتفاض هذا التوطين لذلك
 الاخبار من ان المراد بالاحتمال الاحتمال نظراً الى مفهوم الخبر مع
 قطع النظر عن الامور التي رجحها عنه ليس تأويلاً للتوطين بل
 وتعيين الاحتمال بل تفسيره بما يقتضيه الاصطلاح وتبينها انه لا يجب

الى ما ذكره

من ان المنطق لما انتقل عن اليونانية الى العربية احتجوا الى لفظ يدل
 على الرابط الغير الزمانية ويقوم مقام استين في اليونانية واست في الف
 فلم يجدوه في كلام العرب واستعاروا بهول ذلك هذا الكلام وجه الاستدراك
 ان معناه لا يعقل الا بعد وضع كالنسبة الرابطة التي لا تعقل الا بعد الطرفين
 وجه اللفظ الى جهة الى هذا اللفظ ان لا تخلوا قضايا عن الرابط على ما هو
 هو اللفظ وقيل ان يتمكنوا من التمثيل للرابط واغرض عليه بان الشيخ صرح
 يكون به رابط في كلام العرب حيث قال وهي تذكر في لغة العرب نحو زيد
 بهو حتى وقد يذف نحو زيد حتى فالوجه ان يقال فهم المنطقيون من كلمة
 بهو في زيد بهو حتى معنى است في زيد زيدا است فلم يجعلوه ضميراً كالفحاة لعدم
 ما هو الباعث للفحاة عندهم من رعاية جانب اللفظ وقد ظهر عليه في كل الاسماء
 حيث يطلق الموضوع في الافراد وما يقابله والتذكير ومتماثلين مقابلته ونحو
 مع لفظ ما بهو اسم لا ما ذكره المصنف بل بهو توجبه الكلام بما ليس عند صاحبه
 توجبه ولا يبعد ان يقال كون هو اداة ورابطة لا يساعدها استمالات
 العرب فكلام الفارابي اقرب الى القبول سيما وهو القول بطريق المنقول
 والفارابي تقدم على الشيخ وقربه من ارباب التدوين او توفيقه على انه
 يمكن ان يوجه عبارة المتن هنا بأنه استعير بهو في كلام العرب النسبة الرابطة
 وان كان بهو في الاصل اسماً فلذلك ابق فيه صفات الاسماء حتى يحكم رباب
 العربية بأنه اسم والاى وان لم يكن الحكم في القضية بثبوت او الافر
 او بنفيه فنظرية فهو شرطية فان الحكم فيها ما بثبوت شئ عند شئ
 او بنفيه وما بثبوت شئ بنفي او بنفيه او بنفي ذلك كما قال الشيخ في
 الاثر رات ان الحكم في النظرية ان يكون بالاتصال او الانفصال بل منهما
 مالم يحكم فيه باحدهما كما رأيت زيدا واماماً والعالم اما ان يعبده
 او ينفع الناس وبهذا يظهر ان ما يتر من ان تقسيم القضية الى الحلية

رسية

والشرطية يمكن ان يقال هي شرطية ان حكمها يثبت بشئ وعند شئ او
تقية او بتنا في شئين او ثقيف والا انه اختار ما اختار او جازمه وتقفنه
تقدم الحكمية السخنة المتقدمة بسبب طه من طبقات الوهم وقد عرفت
ان الحكم يثبت او لا او يرفع نعم الحكم في قال زيد فلا يلزم دخوله في
مفهوم الشرطية ويسمى الجزء الاول اى الجزء الذى ذكرناه اولاد هو الحكم
عليه وكذا الثاني او يسمى الجزء الاول في القضية وج بقول لم يقل ويسمى
الحكم عليه اشعارا بوجه تسمية مقدمها كما انه قال والثاني ولم يقل والحكم
به اشعارا بوجه تسمية تاليا وقبل اختيار الجزء الاول والثاني على الحكم
عليه وبه لان الحكم عليه غير صريح في الجزء الاول المسمى بالمقدم وكذا الحكم
في الثاني لاحتمال ان يكون الحكم في الجزء الثاني ويكون الجزء الاول قيدا
كما زعم المص ان مذهب النجاة وكون الحكم بين المقدم والتالي انها
مذهب الفن واذا انت في الكلام رأينا تحقيق الحق من اتم الهمام
فنقول قد حكم سيد المحققين قدس سره بان الحق مذهب الفن بل هو
مذهب النجاة ايضا وليس اعتبار الحكم في التالي الاموافقا لما اختاره
المفتاى فلا ينبغي ان يجعل هذا مذهب الخصم كيف ولو كان الحكم للجزء
ويكون الشرط قيدا لكذب الشرطية بانتفاء المقدم ككذب المقيد بانتفاء
قيدته ولا يشك احد من اهل العرف واللسان في صدق ان كان زيد
همارا كان ناهقا وقد نقل بعض من نثر الخميني في وجه ترجيح مذهب
الفن انه يقطع بصحة الشرطية مع كذب التالي في الواقع ولو كان الخبر
هو التالي لم يتصور صدقها مع كذب ضرورة استلزام انتفاء المطلق
انتفاء المقيد ثم قال التعديل يفيد ان يكون التالي على تقدير المقدم ولا
يلزم من انتفاء ثبوت التالي كسب نفس الامر انتفاء على التعديل نظيره انك
اذا قلت زيد قائم في ظني لم يكذب بانتفاء قيام زيد في الواقع بل بانتفاء

في ظنك

في ظنك وما ذكرتم من استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد مسلم لكن انتفاء
المطلق هنا منتف في الواقع فان قيام زيد في الواقع ليس مطلقا لقيام زيد
في الظن بل المطلق له المأخوذ حيث يمكن تقييده بنفس الامر والظن
او غيرها وذلك لتحقيق في الواقع في ضمن تحقيق المقيد فيه اعني قيام
زيد في ظنك فانه يتحقق في الواقع في نفس ذلك فانه ربما قال ذل
اقدام الحكم فضلا عن الفضلاء بهذا كلامه وانت خير بان لم يدفع
بما ذكره الا ما ذكره وما بنى عليه سيد المحققين ترجيح مذهب الفن بل
حصر المذهب فيه امر اخر لم يدفع بما ذكره فلم يرد بما اطل فيه الكلام
الا انبات انه تنزل فيه الاقدام على انك اذا نشئت الاو بين وجدانك
الصادق حققت ان لا حكم في زيد قائم في ظني بثبوت القايم
لا بد بل الحكم بثبوت الظن المتعلق به للمتكلم ولا مقصد فيه الا
ما في ظنك زيد قائما ولا يصح الحكم بثبوت شئ لشي في الظن
الاظنه ولو اردت بقولك زيد قائم في ظني ثبوت القايم وتعلق
ظنك ايضا لكذب لعدم ثبوت في نفس الامر وذلك الحكم بثبوت
القايم على التعديل اذ لا حكم بثبوت القايم لم بل الربط بين ثبوت
القايم له والتقدير ولا يدنيك فيما بعد الحق بعد ظهوره انه كيف
يكون الحكم في المثال المذكور بثبوت الظن وليس بصير التكلم امر
الحكم عليه ولا للظن معرض الحكم به وانما الكشي بها سرها
زيد قائم لانه امر لفظي لا يستمع بغير ما هو الحق على انه مقتضى قاعدة
البيان اذ يكون الحكم عليه وبه في غير هذا القياس يتكلم بفساد
التركيب واذا عرفت ان الحكم فيه بين المقدم والتالي فوجب
عليك ان تكذب بذاك ما في كلام النجاة ان الاستناد اليه من
خواص الاسم ولا تكذب بكون المقدم محكوما عليه بذلك الحديث

على ان لك ان تحمل الاختصاص بالاحاطة الى مقابل الاسم وما ينبغي
 ان ينبت عليه في هذا المقام وان كنت قد سمعت من طول الكلام ان
 المراد بالجزء الاول ما يكون جزءا ولا للشرطية غالبا وكذا بالجزء الثاني اذا
 قدم بتقديم التالى ذكرنا وتذكرنا ان جئنا وقول النحوي ان التقدير
 ان جئنا ان كرمك حذف الشرطية والمذكور تغيير المحذوف لا لفظي لاسباعه
 المعنى ولا يلتفت اليه الفن صرح به المص في شرح الرسالة التسمية
 والموضوع ان كان متخصا بشخص ذهني كقولك هذه الصورة
 صورة زيد او شخص خارجي سميت القضية مخصوصة لكمال خصوص
 موضوعها او لكمال خصوص الحكم وعدم احتمال اشتراكه بين موضوعات
 ولا بد من ان يراد بكون الموضوع شخصا ان يكون الحكم العقل عليه
 باعتبار شخصه والا فكل مفهوم على سواء حكم على نفسه او على فردة فهو
 متشخص بشخص ذهني ولا يخفى عليك ان الموضوع اما اسم لجزء
 القضية المعقولة ويسمى موضوعا ذكرنا واما اسم لما اثبت له الجملة
 ويسمى موضوعا حقيقيا فلا يصح ان يقال والموضوع ان كان على الا
 يتجاوز فمن قال لم يقل ان كان على يشمل مثل هذا حيوان فقد اعجب
 وكأنه اوقع فيه ما ذكره المص في شرح الرسالة التسمية حيث
 قال ان اردت بتشخص الموضوع ان يكون مدلول الموضوع
 في الذكر شخصا لم يكن انا فاقم قضية تشخص الموضوع انا للمفهوم الكلي
 وان اردت ان يكون ما صدق عليه مدلول الموضوع شخصا كان
 كل ان قضية تشخصه فاجاب بان المراد ان يكون الموضوع بحيث
 ينهم من شخص وكلام المص بهذا ليس بذلك فلا تجمله اسوة وان كان
 اى الموضوع نفس الحقيقة الاولى نفس المفهوم الكلي يشمل نواتق فصل
 والمضاحك خاصة من غير كلفة وقوله قطعية بمقتضى السوف بتقدير

تسمية

تسمية القضية

تسمية قضية طبيعية فالظاهر ترك الغا وكالا يخفى على العالم بنحوه وبيان
 الطبيعة بقضية يكون موضوعها نفس المفهوم الكلي بشكل يقول كل
 نوع على الا ان يتحمل ويقال المراد بكون الموضوع نفس المفهوم المذكور
 في القضية صريحا والاى وان لم يكن نفس الحقيقة بل فردة فان بين
 كمية افراده الاولى فردة اذ لم يبين في بعض الانسان زيد كمية الا افراد كلا
 بلفظ الكل الافرادى في الموجبة الكلية اى الذى يراد به كل واحد واما الذى
 يراد به المجموع من حيث هو مجموع فهو الكلي الجمعي ولم يعتبر في القضية المحصورة
 وبلغت الاشياء في السالبة الكلية او بعضا بهذا اللفظ في الموجبة الجزئية
 وليس بعض وبعض ليس وليس كل في السالبة الجزئية وقد طول الكلام في
 الفرق بين تلك الامور الثلاثة وهو بحث خارج عن الفن لا يليق بترجم
 هذا الكتاب فتركه خيرا من الاطباب وانما فصل ببيان الكمية بقوله كلا
 وبعضا توطئة لقوله محصورة كلية اى تسمية محصورة كلية او محصورة
 جزئية ويستفاد من سوق الكلام تسمية ما بين كمية افراده محصورة
 ولك ان تزيد تسمية محصورة كلية كانت او جزئية ببيان تسمية الاقسام
 ضمنية وما به البيان سور انظرا من سور البلد المحيط به لمناسبة ظاهرة
 وهو كل ما هو كل دال على بيان كمية فرد الموضوع سواء كان ما سمته
 اولاد قد جرت العادة بذكرها في كتب الفن او غيره من جنس اللفظ او
 غيره ككون النكرة في سياق النفي فلذا عدل عن تغيير السور باللفظ الدال
 على كمية الافراد الى ما به البيان والاى وان لم يبين كمية افراد الموضوع
 كلا افراديا او بعضا فمهمة سواء لم يبين كمية افراد او بينت لكن
 بالكل الجمعي او بغير الكل والبعض على وجه لا يستفاد منه الكلية و
 والبعضية بل يحتملها البيان نحو عشرين رجلا فانه لم يبين
 بذكر عشرين ان القصد الى كل فرد او بعضه لاحتمال ان يكون جميع

الافراد عشرين وبهذا يتبين ان قوله كلا او بعضا تقييد لاجزء تفصيل وان
 تعريف المهلة لم يمنع دخول كل الرجال يرفع هذا الجبر مع انها ليست بمهلة
 لانها ليست في قوة الجزئية لعدم صدق بعض الرجال برفعها لكن هذا مبني
 على ان يكون الموضوع ما دخل عليه الكل المجموع ولغظ عشرين لانها ليست
 السور في ان الغرض منها احاطة افراد الشئ وان كان الموضوع نفس
 الكل المجموع او عشرين فلا انتفاض لان القضية محالة لاجزاء اعملت
 بيان كية فرد موضوعه ولا تقييد في قوله كلا او بعضا وبما تحققت تقرر عندك
 ان الطبيعية ما حكم فيها على نفس المفهوم الكلي المحصورة والمهلة ما حكم فيه
 على الفرد وهذا هو المشهور في كتب المتأخرين وقد يقال نقلا عن الشيخ ان
 المهلة ما حكم فيه على المفهوم من حيث هو وهو من غير زيادة وتفتي ان
 المحصورة ما حكم فيها على الطبيعة من حيث الانطباق على الفرد كماله او بعضه
 والطبيعة ما حكم فيها على الطبيعة حتى لا لا يقبل التخصيص والتعميم
 كيف ولا يكون يمكن الحكم الا على العلوم المتأخوذ بقيد الوحدة الذهنية
 وليس المعلوم في هذه القضية الا المعلوم الكلي وليس المفرد معلوما
 وما يقال ان الفرد معلوم بوجه كلي لا معنى له الا ان الكلي معلوم على وجه
 ينطبق على الفرد ولا يخفى ان الموافق للعرف واللغة هو الحكم على الفرد
 فيما عدا الطبيعة لا على الطبيعة من حيث الانطباق وهو المعلوم
 في الكلي ثم وقوله وتلازم الجزئية على ما ذهب اليه المتأخرون
 واما على ما نقل عن الشيخ فالمهلة لا تستلزم صدق الجزئية لا لكان صدقها
 بصدق الطبيعة والجزئية لا تستلزم صدق المهلة لصدق بعض القضايا
 كالتب مع كذب الضاحك كالتب بمقتضى الحكم على الطبيعة من حيث هو وهو
 اذ الضاحك من حيث هو هو بوضعية لا يتبدى مع الشخص حتى يصدق الحكم
 عليه بالضاحك واورد على دعوى التلازم القضية التي موضوعها

الكلي

القضايا

الكلي يتخصص في فرد فان صدق المهلة فيما لا يستلزم صدق الجزئية بل
 يكذب الجزئية لعدم تعدد الفرد الذي يقتضيه السور ولهذا يكذب الموجبة
 الموجبة التي موضوعها الشخص السور نحو كل زيد او بعضه انسان وفي ثمة
 بيان تلازمها البينة على ان المهلة في حكم الجزئية حتى يظهر توجيه حصرهم
 ضروب الاشكال فيما ذكره ولا تعرض له بالقول بالمولف من مهلة
 ومركبة بل لسوف حكم انتاج المهلة من شأنها على المحصورات الاربع
 ولا بد في الموجبة اي صدقها والا فالوجبة تنفقد من الموضوع لعدم
 من وجود الموضوع في وقت ثبوت الحكم والا فالسلبية والوجبة لا بد
 فيها من وجود الموضوع من الحكم وانما يفرق ان باقتضا الثانية الوجود
 حال ثبوت الحكم وهو الذي يستلزم احد الوجودات المفصلة في
 صدق اي قضية كانت بل لا بد من كل قضية موجبة من وجودين سب
 حكمها فان حكمت بالايجاب الحقيقي فلا بد من الوجود مقدرا وان
 حكمت بالايجاب الذهني فلا بد من الوجود ذهني نعم لو كان الحكم في
 القضية بثبوت المحمول للموضوع مطلقا من غير تقييد لا بد لها من
 احد الوجودات لكنها ليست من القضايا الثلاثة التي فسر بها النص على
 طبق ما في كتب المتأخرين واعتبار هذا الحكم في مفهوم القضية نسبة المحقق
 الرازي الى الشيخ حيث قال اعتبر الشيخ مفهومها واحدا منطبقا على
 جميع المواد ولم يعتبر الثلاثة لكن حقق ان الاعتبار عند الشيخ هو الحكم
 على الافراد الممكنة مع فرض العقل انضافا بالاعتوان اي مفهوم
 الموضوع حتى انه لا يصدق في شريك الباري فتشع اذ ليس يمكن امر
 في الذهن ولا في الخارج يصدق عليه شريك الباري اي حتى يثبت
 له الامتناع بل مثل هذه القضية مأولة بالسلب اي ليس يمكن و
 خالفه بعض المتأخرين فقال بل الاعتبار عند الشيخ اعم من ذلك وهو

حصرهم

الحكم بالنصف بالعنوان على تقدير وجوده بالمجمل على تقدير وجوده
 فيصدق ايجاب الامتناع لشريك الباري ولهذا جعل صاحب المطالع
 كل مجهول مطلق يتبع الحكم عليه حقيقة صابقة فان قلت قد استدال
 المحقق على وجوب اعتبار المكان الافراد بانه لو اعتبر مطلق الفرد لم يصدق
 قضية كلية أصلاً اما في الايجاب فلان كل ج ب من افراد موضوعه
 ج ليس ب ا ذلك ما يجوز العقل صدقه ج عليه هو فرد من الجملة
 ليس ب فلا يصدق عليه ب واما في السلب فلان لا شيء من ج ب
 من افراد موضوعه ج ب فلا يفتح سلب ب عنه قلت يحكم على ما ينصف
 على تقدير وجوده بج ب على تقدير وجوده وج ب ليس في الصورة الاولى
 وج ب في الثانية لا يتصفان بج ب على تقدير وجودهما لكن لا يتجه
 على استدلاله ان لا يتم عدم صدق كلية لجواز كلية لها مجهول ثل جميع
 ما يصدق عليه العنوان فرضا لان له ان يدفع ذلك بانها لا توجد
 في قضايا العلوم والكلام فيها والمراد بوجود الموضوع محققا او
 مقدرا الوجود الى رجي والا فالمحقق والمقدر لا يخص الخارج بل
 الوجود الذهني ايضا اما محقق واما مقدر الا انه لم يفصل لعدم تعلق
 غرض به بخلاف الوجود الى رجي او ينقسم القضية باعتبار هذا التفصيل
 وتختلف اسمها ولا يبعد ان يقال تفصيل الوجود الى رجي في ما يتبهم
 بالمحقق والمقدر في هذا المقام بحيث يتبادر من قولك محققا او
 مقدرا فيستغنى عن تقييد الوجود والمراد بوجود الموضوع محققا
 ان يكون موجودا في احد الازمنة سواء كان قبل حكمك او بعده
 او لا هذا ولا ذاك وقوله فهي الخارجية ليس المراد به ان القضية
 التي موضوعها موجود محققا الى رجية اذ الى رجية لا تخص الصواب
 بل ان القضية الموجبة التي لا بد من صدقها من وجود الموضوع محققا

خارجية

خارجية وبعد فيه نظر لعدم شمول السوال فلا بد من مزيد تحمل بارادة
 القضية التي لا بد من صدق موجبتها من وجود الموضوع محققا وهكذا قوله
 او مقدر فالحقيقة او ذهنية فالذهنية وليس المراد بالمقدر ما يبين
 المحقق بل ما يشهد وهذا الحكم هو التقدير الذي اخذ من استعمال حرف
 الشرط المستعمل في المحقق والمقدوم وقصد به التعميم فالحكم في الحقيقة
 يشمل الافراد الموجودة في احد الازمنة وما لا يوجد في شيء منها بشرط
 المكان الاتصاف بالعنوان على ما هو المعبر عنه التخرين وقد جعل
 سيد المحققين هذه القضية قضية خارجية في التحقيق وجعل الحقيقة
 ما حكم فيها بالمجهول لا يخص ثبوتها لموضوعها باحد الوجودين وما يخص
 بوجود الذهني جعله ذهني واما يجب ان ينسب عليه ان ايجاب الوجود
 لموضوعه الايجاب وعدمه لموضوعه السلب انها يتم لولم يثبت قضية
 موجبة سلبية المجهول كما اثبت بعض المتأخرين نصحي الكلام القراء
 في بحث النسبة ان تقيضا المت وبين متساويان حسب بالشيء
 والمكن فانه لا يصدق في كل شيء لا يمكن عام اذ ليس للشيء فرد
 حتى يصدق عليه الايجاب والكلام في عكس التقيض حيث اورد عليه
 ان كل شيء ممكن عام لا ينفي كل ما ليس بممكن عام لاشي اذ
 ليس للممكن فرد يصدق عليه الايجاب فقبل ان يثبتين الموجبتين
 فهو له سلب لا عدول والمجهول السالب لا يقتضي وجود الموضوع
 كالسلبية بخلاف المجهول المودول وحقق ذلك بان السلب لا يقتضي
 وجود الموضوع وكل سلبية تقتضي اتصاف موضوعه بالسلب فايضا
 السلب ايضا لا يقتضي الوجود فليس ذلك الايجاب يقتضيه

كل لاشي

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

وسلم تسليما كثيرا داما الى يوم الدين

م ١١٦٩

في اليوم الثاني والعشرين من شهر

ربيع الاول



حد اور ۲۶